

أثر ضوابط الرقابة الداخلية في نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية والنظم المكمله له على جودة التقارير المالية في مصر- دراسة ميدانية¹

د. مروة إبراهيم ربيع

أستاذ مساعد بقسم المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة_ جامعة الإسكندرية

جمهورية مصر العربية

Marwa. rabie2@gmail.com

ملخص البحث

يهدف البحث إلى معرفة أثر ضوابط الرقابة الداخلية في نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية والنظم المكمله له (من دفع وتحصيل الكتروني) على جودة التقارير المالية. قدم البحث إطاراً نظرياً لضوابط الرقابة الداخلية ومكوناتها في نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية والنظم المكمله له وأثرها على جودة التقارير المالية. كما قامت الباحثة باختبار فرضي البحث باستخدام قائمة الاستقصاء وتوزيعها على عينة الدراسة في الوحدات الحسابية التابعة لجامعة الإسكندرية. استخدمت الباحثة برنامج SPSS الإصدار 26 لتحليل الاحصاء الوصفي واستخدام الاختبارات الاحصائية المعلمية لاختبار فرضي البحث. توصلت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير معنوي وإيجابي لضوابط الرقابة الداخلية في نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية والنظم المكمله له على جودة التقارير المالية في الوحدات الحكومية المصرية. أوصت الدراسة بالعديد من التوصيات ولعل من أهمها ضرورة الأخذ في الاعتبار ضوابط الرقابة الداخلية في نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية والنظم المكمله له لما لها من أهمية في زيادة جودة التقارير المالية. عرضت الدراسة أيضاً العديد من المجالات البحثية المرتبطة بموضوع البحث.

الكلمات الدالة

نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية، نظام الدفع الالكتروني، نظام التحصيل الالكتروني، ضوابط الرقابة الداخلية، جودة التقارير المالية.

¹ تم تقديم البحث في 21/8/2021، وتم قبوله للنشر في 26/9/2021.

(1) المقدمة

يساعد تطبيق الدول للحكومة الالكترونية على توفير المعلومات المتعلقة بتقديم الخدمات العامة بسرعة وبدقة عالية وبأقل تكلفة. يرجع ذلك إلى الاعتماد على التقنيات الحديثة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ مما يساعد على زيادة فاعلية الأداء الحكومى. لذا يفرض تطبيق الحكومة الالكترونية على نظم المعلومات المحاسبية تطوير أساليبها ومكوناتها للوفاء باحتياجات الحكومة. يرجع ذلك إلى أن نظام المحاسبة الحكومية يعد مصدراً رئيسياً للمعلومات المحاسبية في تلك الوحدات (طميرة، 2021؛ 2012b؛ 2012a، al-Kasswna)، كما أن عدم فعالية نظم الرقابة المالية ووجود خلل وأوجه قصور في نظم المعلومات المحاسبية تعد عوامل ميسرة لوجود الفساد المالى (Adeyemi and Olarewa, 2019). لذا تتضح أهمية إصلاح الإدارة المالية للقطاع الحكومى من خلال الإهتمام بالإبتكارات المحاسبية وإستخدام نظم معلومات المحاسبة الإلكترونية وتطبيق الحكومة الإلكترونية من خلال التركيز على جودة المعلومات وسهولة الوصول إلى المعلومات التى توفرها نظم المعلومات المحاسبية وتطبيق استراتيجيات الحكومة الإلكترونية (كمال، 2021؛ 2020؛ 2021، Demirhan, 2020؛ 2021، Ballesteros et al., 2021).

تتضح أهمية نظم المعلومات المحاسبية سواء في الوحدات الخاصة أو الحكومية؛ لكونها أداة مهمة من أدوات تحسين كفاءة وفعالية الإدارات المختلفة. يرجع ذلك إلى أنها تعد الإطار المتناغم لتدفق المعلومات بين تلك الإدارات؛ مما يضمن التنفيذ المنظم للعمليات وحماية الموارد والحد من الغش والوقاية منه، ومن ثم ضمان دقة التسجيل المحاسبى واكتماله مما يساعد على توفير معلومات مالية يمكن الإعتماد عليها في الوقت المناسب.

لذا تسعى وزارة المالية المصرية دائماً إلى مواكبة التطورات العالمية من خلال تطبيق النظم الإلكترونية المالية ليكنة الإدارة المالية في الوحدات الحكومية، والى تساعد الدولة على وضع الخطط الإستراتيجية التى تحقق الشمول المالى وفي نفس الوقت تساعد على زيادة كفاءة الرقابة الداخلية وتخفيض الفساد المالى والإدارى بالإضافة إلى أهميتها في تحسين جودة التقارير المالية.

(1-1) مشكلة البحث

تنبع مشكلة الدراسة من كيفية الوصول إلى تقارير مالية- في ظل تطبيق الوحدات الحكومية لنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية والنظم المكمله له من دفع وتحصيل الكترونى باعتبارهم أحدث التطورات في النظام المحاسبى والمالى المطبق في الوحدات الحكومية المصرية- ذات جودة عالية وخالية من التلاعب يمكن اعتماد ذوى الشأن عليها (القيادات الادارية والعليا داخل الوحدات الحكومية) في اتخاذ قراراتهم، والتي تعتمد بلا شك أيضاً على الثقة في تلك المعلومات وصدقها وأنها لا تحتوى على أية أخطاء. ولكى يمكن تحقيق ذلك يتطلب الأمر وجود ضوابط رقابة داخلية (ضوابط رقابة عامة وضوابط رقابة تطبيقية) في تلك النظم. لذا يمكن صياغة مشكلة البحث في الأسئلة التالية:

- ما مدى توافر ضوابط الرقابة الداخلية في نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية المصرى والنظم المكمله له؟
- هل توجد علاقة ارتباط بين استخدام ضوابط الرقابة الداخلية في نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية والنظم المكمله له وجوده التقارير المالية؟

- ما أثر ضوابط الرقابة الداخلية في نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية والنظم المكمله له على جودة التقارير المالية؟

(2-1) أهمية البحث

تتمثل الأهمية الأكاديمية في تناوله لموضوع لم يلق الاهتمام بالبحث في الدراسات العربية عموماً؛ بسبب حداثة تطبيقه في الوحدات الحكومية. ويرجع ذلك إلى ندرة الدراسات الخاصة سواء العربية أو الأجنبية - على حد علم الباحثة - بنظم معلومات المحاسبة الحكومية بصفة عامة لاختلاف كل بلد عن الأخرى في تطبيق نظم معلومات المحاسبة الحكومية، بالإضافة الى اختلاف تلك النظم أيضاً - نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية والنظم المكمله له - في كل بلد عن الأخر في حال تطبيقها؛ لاختلاف النظم الفرعية التي تتضمنها. بالإضافة الى حداثة تطبيق تلك النظم مجتمعة في مصر؛ نظراً لبدء تطبيق تلك النظم مجتمعة بداية من شهر مايو 2019 (حيث بدأ التحصيل الإلزامي للمدفوعات المالية الحكومية إلكترونياً للمتعاملين مع الجهات الحكومية في ذلك الوقت). تتمثل أهمية البحث أيضاً في حث الباحثين في مجال نظم المعلومات المحاسبية والمحاسبة الحكومية على اجراء المزيد من الدراسات المتعلقة بربط الضوابط الرقابية في نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية والنظم المكمله له بجودة التقارير المالية في الوحدات الحكومية، وبصفة خاصة في ظل عدم اهتمام معظم الجامعات المصرية بدراسة مقرر المحاسبة الحكومية الالكترونية وتأثيرها على تنفيذ العمليات المحاسبية. في حين تأتي الأهمية العملية للبحث من أهمية جودة التقارير المالية التي تقدمها نظم المعلومات المحاسبية في القطاع الحكومى الالكترونى المتكامل. يرجع ذلك إلى الدور الهام الذى يمثله نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية والنظم المكمله له في إصلاح نظام الإدارة المالية للدولة، ومنها تسجيل المعاملات المالية لتنفيذ الموازنة العامة للدولة وعرضها في شكل تقارير مالية والتي يتم استخدامها في التخطيط والرقابة وتقييم أدائها وإتخاذ القرارات. لذا يساهم البحث في توضيح أهمية تلك الضوابط في تحسين جودة التقارير المالية وتخفيض الفساد المالى والإدارى في الوحدات الحكومية. يوضح البحث أيضاً أهمية إستخدام نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية بصفة عامة في تحسين الرقابة الداخلية في ظل إهتمام العالم بأكمله بالتحول الرقى.

(3-1) أهداف الدراسة

بناءً على موضوع الدراسة وطبيعتها مشكلتها فإنه يمكن تحديد الأهداف التي سوف تسعى هذه الدراسة إلى تحقيقها في الأهداف التالية:

- التعرف على مدى وجود علاقة ارتباط بين ضوابط الرقابة الداخلية ومكوناتها في نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية والنظم المكمله له وجودة التقارير المالية.
- معرفة أثر الضوابط الرقابية في نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية والنظم المكمله له على جودة التقارير المالية.

يتم ذلك من خلال التطرق لنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية والنظم المكمله له في مصر، ومن ثم التعرف على مفهوم ضوابط الرقابة الداخلية في تلك النظم (ضوابط الرقابة العامة والتطبيقية ومكوناتهم). هدفت الدراسة أيضاً إلى التعرف على رأى مستخدمى تلك النظم في الوحدات الحسابية التابعة لجامعة الإسكندرية حول

أثر ضوابط الرقابة الداخلية في نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية والنظم المكمله له (من دفع وتحصيل الكتروني) على زيادة جودة التقارير المالية.

(4-1) منهج البحث

حتى يمكن تحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلات مشكلة البحث يتم الاعتماد على كل من المنهج الإستنباطي والمنهج الاستقرائي. يعتمد المنهج الاستنباطي على استخدام النتائج العامة والأحكام النهائية للوصول إلى حقائق ومعلومات خاصة، حيث تبدأ من العموميات وتنتهي بالجزئيات. ولقد تم توظيف هذا المدخل لدراسة والتعرف على ضوابط الرقابة الداخلية في نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية والنظم المكمله له ودورها في زيادة جودة التقارير المالية. وفي سبيل ذلك قامت الباحثة بدراسة الأدب المحاسبي والبحوث العلمية والكتب الدورية المصرية التي لها صلة بموضوع البحث؛ بهدف اشتقاق الفروض الاحصائية التي سيتم اختبارها في الدراسة الميدانية. اعتمدت الباحثة أيضاً على المنهج الاستقرائي والذي يعتمد على دراسة حالات جزئية والاعتماد على المشاهدة في الحصول على معلومات يمكن تحليلها لتستخلص منها الباحثة نتائج عامة. ولقد تم توظيف هذا المدخل في إجراء الدراسة الميدانية من خلال توزيع قوائم الاستقصاء التي اعدت خصيصاً لهذا الغرض، واختبار الفروق الجوهرية بين آراء عينة الدراسة وفقاً لخصائصهم الديمغرافية ثم اختبار فروض الدراسة والوصول إلى نتائج الدراسة وتوصياتها.

(5-1) حدود البحث

تتمثل حدود الدراسة في: الحدود المكانية: تطبق الدراسة الحالية على مستخدمي تلك النظم في الوحدات الحسابية التابعة لجامعة الإسكندرية وذلك كعينة من الوحدات الحكومية التي تطبق تلك النظم مجتمعة. في حين تتمثل الحدود الزمنية في: تطبيق الدراسة بدءاً من الثلث الأخير من عام 2020 وحتى النصف الأول من عام 2021 لفهم الباحثة المزيد عن الموضوع من مندوبي وزارة المالية ومستخدمي نظم الدفع والتحصيل الإلكتروني؛ بالإضافة إلى حداثة تطبيق نظام التحصيل الإلكتروني الإلزامي في الوحدات الحكومية والذي بدأ تطبيقه في شهر مايو 2019. وأخيراً تتمثل الحدود البشرية في: اقتصر الدراسة على مستخدمي تلك النظم باعتبارهم الفئة المرتبطة بموضوع الدراسة.

(6-1) خطة البحث

بعد تناول مشكلة البحث وأهميته والهدف منه تتمثل خطة البحث في تناوله للنقاط التالية: جهود وزارة المالية المصرية لتطوير نظم الرقابة الداخلية والضبط الداخلي، وضوابط الرقابة الداخلية في نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية والنظم المكمله له، والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وجودة التقارير المالية، والدراسة الميدانية، وأخيراً خلاصة البحث ونتائجه وتوصياته والأبحاث المستقبلية.

(2) جهود وزارة المالية المصرية لتطوير نظم الرقابة الداخلية والضبط الداخلي

تعد الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية جزءاً أساسياً لكونها تمثل خط الدفاع الأول لمنع وصد وتجميع المخاطر والأخطاء التي يمكن أن تتعرض لها الوحدات الحكومية في أعمالها اليومية. يرجع ذلك إلى أن الرقابة تركز

على مجموعة من الضوابط الحاكمة لسير أعمال الوحدات الحكومية؛ للتأكد من صحة العمليات المحاسبية وحماية أصولها.

يقصد بالرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية مجموعة الخطط التنظيمية والسياسات والتشريعات والإجراءات التي تضعها الحكومة؛ لحماية الوحدات الحكومية من سوء الإستخدام وتجنب المخاطر التي تواجهها، ووضع الطرق والأساليب لمعالجة تلك المخاطر، بالإضافة إلى تجنب حالات الخروج عن القوانين للوصول إلى تقارير مالية أكثر شفافية (العبادي، 2014؛ تلعب، 2020؛ Ogunmakin, 2020؛ Romney and Steinbart, 2018). وهي بذلك تساعد على حماية ممتلكات الوحدات الحكومية من سوء الإستخدام والسرقة، بالإضافة إلى ضمان دقة وسلامة مخرجات النظام المحاسبى، والإلتزام بالقوانين والتشريعات والسياسات والتعليمات؛ مما يؤدي إلى زيادة كفاءة وفعالية تنفيذ عمليات الوحدات الحكومية. ويتم ذلك من خلال ممثلى وزارة المالية للرقابة قبل الصرف باعتبارها المسئولة عن الإشراف على الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية (قانون المحاسبة الحكومية رقم 127 لسنة 1981؛ القانون رقم 182 لسنة 2018).

يتكون نظام الرقابة الداخلية من ثلاثة أنواع، يتمثل النوع الأول فى الرقابة المحاسبية: وهى تشمل الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والإجراءات التى تهدف إلى إختبار دقة البيانات المحاسبية المنبثقة من الدفاتر والحسابات. فى حين يتمثل النوع الثانى فى الرقابة الإدارية وهى بذلك تشمل الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والإجراءات الهادفة لتحقيق أكبر قدر من الكفاءة الإنتاجية وتشجيع الإلتزام بالسياسات والتعليمات والإجراءات الإدارية للوحدة الحكومية. وأخيراً يتمثل النوع الثالث فى الضبط الداخلى وهى الإجراءات التى تهدف إلى حماية أصول الوحدات الحكومية من الإختلاس والضياع وسوء الإستخدام وهى بذلك تعتمد فى سبيل تحقيق أهدافه على تقسيم العمل بين الموظفين (الحربى، 2017).

يوجد العديد من المقومات التى تستند إليها الرقابة الداخلية وتتمثل فى وجود هيكل تنظيمى وإدارى سليم يتم من خلاله تحديد المسئوليات والسلطات لكافة الإدارات، وتحديد المسئولين عن الأخطاء والمخالفات التى تحدث. ويتطلب أيضاً وجود نظام محاسبى سليم ومكتوب بحيث ينسجم النظام المحاسبى مع الهيكل التنظيمى للوحدة الحكومية، مما يسهل من تطبيق محاسبة المسئولية، بحيث يشتمل الهيكل التنظيمى للحسابات الحكومية على الدليل المحاسبى الحكومى، والمجموعة المستندية والمجموعة الدفترية والتقارير والقوائم المالية، بالإضافة إلى وجود برامج محاسبية متكاملة لما لها من دور فعال فى تسهيل وسرعة إنجاز الأعمال، وتساعد على تحديد أسباب الأخطاء وكيفية معالجتها بسرعة وبشكل يعطى معلومات رقابية تؤدى إلى إقتراب زمن حدوث الأخطاء من زمن إكتشافها؛ مما يساعد على التحقق من صحة البيانات المحاسبية المسجلة من أى تلاعب أو إختلاس (العبادي، 2014؛ الحربى، 2017؛ تلعب، 2020). لذا يتضح مما سبق أهمية وجود نظام معلومات محاسبى سليم؛ لكونه من أهم المقومات الأساسية لنظام الرقابة الداخلية الفعال. حيث يجب أن يكون وسيلة لتحقيق الرقابة على سجلات التشغيل وتنفيذ المعلومات وتبويب البيانات من خلال وجود دليل مبوب للحسابات .

بذلت وزارة المالية المصرية فى الآونة الأخيرة جهوداً كبيرة لتطبيق نظام معلومات محاسبى ومالى الكترونى متكامل يساعد على زيادة فعالية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية. يتمثل فى وجود نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية، والإهتمام بوجود حساب الخزانة الموحد مما يساعد على تطبيق نظام الدفع والتحصيل الإلكتروني. وفى سبيل

ذلك قامت بإتخاذ العديد من الإجراءات التشريعية والإدارية والتنظيمية والتي تتمثل في: إنشاء حساب الخزانة الموحد بالقانون رقم 127 لسنة 1981، وتصميم شجرة الحسابات الثالثة، وإنشاء الوحدة الحسابية المركزية لنظام الخزانة الموحد رقم 36 لسنة 2009، وإنشاء سلطة التصديق الإلكتروني بالقانون رقم 15 لسنة 2004، وإنشاء وحدة الدفع والتحصيل الإلكتروني، وإصدار وزير المالية القرار رقم 1742 لسنة 2004 بإعتماد مخرجات الحاسب الآلي بإستخدام الآليات الخاصة بالتوقيع الإلكتروني، بالإضافة إلى إصدار وزير المالية القرار رقم 531 لسنة 2010 بشأن تبادل وتلقى جميع البيانات والملفات الإلكترونية الخاصة بعمليات الدفع والتحصيل الإلكتروني للوحدات الحسابية من خلال الربط المباشر بوحدة الدفع والتحصيل الإلكتروني بوزارة المالية.

قامت وزارة المالية أيضاً بتوفير المقومات التي تساعد على تطبيق المنظومة المتكاملة من خلال توفير أجهزة حاسب آلي (لاب توب) وبنية تحتية قوية وتوفير خطوط إنترنت مؤمنة وموديم اتصالات بشبكات متنوعة، بالإضافة إلى تدريب العاملين بالجهات الإدارية، وتسليمهم أجهزة لاب توب لكل متدرب حسب المسؤولية التي تدرب عليها، وكذلك إتاحة منظومة الإيميل للتواصل بين الوحدات الحكومية (مرعى، 2019)؛ وزارة المالية المصرية- مصفوفة اللانحة المالية للموازنة والحسابات، 2021). لذا سوف توضح الباحثة في الجزء التالي نبذة مختصرة لأهم الأنظمة التي تطبقها وزارة المالية لتحسين الرقابة الداخلية.

(1-2) نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية: Government Financial Management Information System (GFMIS)

يمثل نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في مصر تحولاً جوهرياً في الأساليب المتبعة لتنفيذ العمليات المالية والمحاسبية في الوحدات الحكومية. يرجع السبب في ذلك إلى الانتقال من العمل بالأساليب التقليدية والورقية وأنظمة المعلومات غير المترابطة إلى تطبيق نظام إدارة معلومات مالية حكومية موحد ومتكامل ومتوافق مع معايير المحاسبة الدولية. ويؤدي ذلك إلى رفع كفاءة تخطيط وإدارة الموارد المالية الحكومية وتوفير البيانات والمعلومات الدقيقة واللحظية عن كافة المعلومات المالية الحكومية والتي تساعد على إتاحة موقف مالي سريع ودقيق (وزارة المالية المصرية، البرنامج التدريبي المتكامل للمراقبين الخارجيين، 2018؛ وزارة المالية، دليل ميكنة المالية الحكومية، 2020).

أشارت دراسة عبدالعزيز (2017) إلى إهتمام الكثير من الدراسات بتقييم إستخدام نظم المعلومات الحديثة المتكاملة لإصلاح الإدارة المالية العامة. ومن تلك النظم الأكثر إستخداماً هي نظم معلومات الإدارة المالية، ونظم معلومات الإدارة المالية المتكاملة، ونظام إدارة المعلومات المالية الحكومية، ونظم إدارة المعلومات المالية الحكومية المتكاملة. ولا يوجد تعريف موحد على المستوى الدولي لتلك النظم، إلا أنهم يشتركوا في المضمون وهي أنها تعد نظم الكترونية لإدارة العمليات المالية والمحاسبية المختلفة.

يعد نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية أحد أنظمة تخطيط موارد المشروعات وهو عبارة عن برمجيات جاهزة قابلة للتكيف مع متطلبات العمل بالمؤسسات المختلفة. ويتكون من أنظمة فرعية داخل النظام تتكامل مع بعضها البعض من خلال نظام الأستاذ العام، والذي يمثل قاعدة بيانات مركزية للنظام ويتم من خلال نظام الأستاذ العام تسجيل كافة القيود المحاسبية للمقبوضات والمدفوعات من خلال شجرة الحسابات (القرعان، 2016؛

الحري، 2017؛ وزارة المالية المصرية – البرنامج التدريبي المتكامل للمراقبين الخارجيين ، 2018 ؛ أحمد ، 2020 ؛ دليل ميكنة المالية الحكومية، 2020 ؛ Cangiano et al., 2017; Chado, 2015; Diamond and Khemani, 2006; Hamdan, 2017; Mugaga, 2017; Bawole and Adjei-Bamfo, 2019; Demirhan, 2020; Muwema and Phiri, 2020). لذا ترى الباحثة أن نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية يعد نظام إدارة مالية ومحاسبية موحد يربط الوزارات والهيئات والمصالح الحكومية والوحدات الحسابية التابعة لها؛ يقوم بضبط العمليات المالية الحكومية بدءاً من إعداد الموازنة العامة للدولة وتنفيذها إنتهاءً بإعداد التقارير والإفصاح عنها. لذا تتمثل أهداف استخدام نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في السرعة والدقة في إنجاز العمليات المالية، ورفع مستوى الشفافية المالية، وتوفير البيانات والمعلومات المالية الحكومية، مما يساعد على إتاحة الموقف المالي بصورة سريعة، وتحقيق الإنضباط المالي والحد من الأخطاء في تنفيذ الإجراءات المالية. يتم ذلك من خلال عدم تجاوز الإعتمادات المالية المدرجة بالموازنة العامة للدولة وحدود الصرف بخطة التدفقات المالية، وكذلك التكامل بين المنظومات الإلكترونية الحكومية، ومراقبة الإنفاق الحكومى في جميع قطاعات الدولة (الحنيطى، 2014؛ جبريل، 2014؛ وزارة المالية المصرية، 2018؛ عبدالعزيز، 2020؛ وزارة المالية المصرية – دليل ميكنة المالية الحكومية، 2020 ؛ فرحات، 2021؛ حافظ، 2021؛ Cangiano et al., 2020; Dermirhan, 2020). لذا يؤدي تحقيق كل ما سبق إلى تحسين كفاءة إدارة الموارد العامة للدولة من خلال تحقيق الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد الحكومية، وبصفة خاصة أهميته في تفعيل الدور الرقابى وتحقيق الضوابط الرقابية المالية، بالإضافة إلى أهميته في الرقابة على المدخلات وتشغيل البيانات، والرقابة على المخرجات، وأهميته أيضاً في تقييم المخاطر من خلال وجود خطة التدفقات النقدية الشهرية. لذا يتضح مما سبق أهمية تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في تحقيق الضوابط الرقابية المالية من خلال عدم تجاوز الإعتمادات المالية المدرجة بالموازنة العامة للدولة وحدود الصرف بخطة التدفقات المالية، وأهميته في تحديد الموقف المالي للوحدات الحكومية والوزارات مما يساعد على تفعيل الدور الرقابى على التطبيقات الإلكترونية.

(2-2) نظام الخزانة الموحد (TSA)Treasure System Account

يعد نظام الخزانة الموحد أداة رئيسية لتعزيز وإدارة الموارد النقدية الحكومية، مما يقلل تكاليف الإقتراض من الجهاز المصرفي. لذا يشار إلى نظام (حساب) الخزانة الموحد إلى أنه حساب مصرفي أو مجموعة من الحسابات المرتبطة تقوم الحكومة من خلالها بمعالجة جميع المقبوضات والمدفوعات. أى أنه تجميع للموارد النقدية للدولة في البنك المركزي بغرض إظهار صورة حقيقية كاملة للموازنة العامة للدولة من المصروفات والإيرادات مع المتابعة الدقيقة للتدفقات النقدية بما يحقق الشفافية وحوكمة الموازنة العامة للدولة (Ibrahim and Dauda, 2014; Cangiano et al., 2017; Mugaga, 2017). تعرف وزارة المالية المصرية حساب الخزانة الموحد على إنه حساب تم إنشاؤه لدى البنك المركزي لصالح وزارة المالية يشمل جميع حسابات وزارة المالية ووحدات الجهاز الإدارى والإدارة المحلية والهيئات العامة الخدمية والإقتصادية وغيرها من حسابات الجهات الأخرى المفتوحة أو التى تفتح مستقبلاً لدى البنك المركزي (وزارة المالية المصرية- دليل ميكنة المالية الحكومية، 2020).

لذا ترى الباحثة أن وجود حساب الخزانة الموحد يساعد على إحكام الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة للدولة، مما يساعد على إتخاذ القرارات السليمة، كما يساعد على تحديد مواعيد لصرف مرتبات كافة العاملين بالدولة شهرياً، ويؤدى ذلك إلى تحقيق وفورات في خدمة الدين العام؛ نتيجة لتخفيف عدد مرات السحب من حسابات الحكومة يومياً من بداية كل شهر.

وعلى الرغم من أهمية ذلك الحساب، إلا أنه لم يحقق الأهداف المرجوه منه؛ نظراً لأن التعامل على ذلك الحساب كان يتم بوسائل الدفع والتحصيل التقليدية (النقدية، والشيكات، ودفاتر التحصيل)، وما يشوبه من عيوب مثل تعدد الحسابات غير المستخدمة وعدم ملاءمة أو تأخر إثبات التحصيل والسداد، وعدم ملاءمة وسائل الدفع والتحصيل للأساس النقدي، بالإضافة إلى عدم ملائمتها لإدارة التدفقات النقدية وعدم التنبؤ بمصادر الإيرادات والمدفوعات (وزارة المالية- نظام ادارة المعلومات المالية الحكومية Government Financial Management Information System (GFMIS) و نظام الدفع والتحصيل الالكتروني(GPS، 2018). لذا تطلب الأمر وجود نظام الدفع الإلكتروني(Government Payment System (GPS)، والتحصيل الالكتروني (Government Point (GPOS) Of Sale للتعامل من خلاله على حساب الخزانة الموحد.

ويمثل مركز الدفع والتحصيل الإلكتروني الحكومي لوزارة المالية المصرية والذي تديره شركة تشغيل المنشآت المالية e-Finance عدة منظومات متكاملة ومؤمنة وفقاً للمعايير العالمية للربط مع البنوك بالقطاع المصرفي المصري وكافة الهيئات الحكومية. ويتم ذلك من خلال بناء البنية التحتية والشبكة المشفرة والمؤمنة تقنياً طبقاً لمعايير الأمن القومي اللازمة لإتاحة التحصيل والدفع الإلكتروني للخدمات الحكومية عن طريق القنوات الإلكترونية المختلفة. ويؤدى ذلك إلى تعظيم المنفعة من الموارد والرقابة على النفقات وتحقيق مبادئ الشفافية والرقابة على المتحصلات الحكومية (وزارة المالية، كتاب دورى 34 لسنة 2021؛ وزارة المالية- دليل الربط وتكامل الجهات بين مركز الدفع والتحصيل الالكتروني، 2021)، وكذلك تحقيق الشمول المالى (صندوق النقد العربى، a report by the world bank development research, 2014; Cangiano et al., 2017; Ajide, 2020; ؛ 2020) Bono, 2020; Vaidya et al., 2020)، والمساءلة الحكومية والحد من تأخر عمليات الدفع وإنجاز المعاملات بشكل سريع وفعال (Nonye and Lazarus, 2015; Klapper and Singer, 2017).

(1-2-2) نظام الدفع الإلكتروني

يقدم نظام الدفع الإلكتروني خدمات الدفع لسداد المدفوعات والتعاملات الحكومية للمواطنين والجهات الأخرى ذات العلاقة بالوحدات الحكومية من خلال إستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. لذا يساعد ذلك النظام على تبادل الأموال بصورة إلكترونية. ويرجع ذلك إلى قيام الرئيس عبد الفتاح السيسى بإصدار قراراً بإنشاء المجلس القومي للمدفوعات بموجب القرار الجمهورى رقم 89 لسنة 2017؛ بهدف خفض إستهلاك أوراق النقد خارج القطاع المصرفي وتحفيز ودعم إستخدام وسائل الدفع الإلكتروني بديلاً عنها ودمج أكبر عدد من المواطنين داخل القطاع المصرفي.

لذا تتعدد وسائل الدفع الإلكتروني ومنها البطاقات البنكية، والتحويل المصرفي الإلكتروني، وبطاقات الدفع الإلكترونية (الصراف الآلى)، والبطاقات الذكية والشيك الإلكتروني وبطاقات الإئتمان (Cangiano et al., 2017;

(Klapper and Singer, 2017). وتتمثل أنواع المدفوعات الإلكترونية في مدفوعات المرتبات، واشتراكات التأمينات والمعاشات، ومدفوعات الضرائب، ومدفوعات الموردين، وكذلك مدفوعات الإستقطاعات (ربيع وآخرون، 2021).

(2-2-2) نظام التحصيل الإلكتروني

هو نظام إلكتروني يساعد على تحصيل الرسوم والموارد الحكومية بطريقة آلية مما يساعد على توفير الوقت والجهد في تحصيل المنتحصلات الحكومية. بدأ التحصيل الإلزامي للمدفوعات المالية الحكومية إلكترونياً للمتعاملين مع الجهات الحكومية بداية من شهر مايو 2019؛ طبقاً لقرار وزير المالية الذي ينص على أن يكون السداد إلكترونياً للمبالغ التي تزيد عن 500 جنيه وسداد ما دون ذلك بأى وسيلة من وسائل السداد سواء كانت إلكترونية أو غيرها، كما تم إتاحة السداد من خلال معظم البنوك التابعة للقطاع المصرفي. ويتم التحصيل من خلال وجود أنواع وطرق متعددة مثل مدفوعة الصراف، ومدفوعة المواطن، وماكينات التحصيل الإلكتروني. لذا فإن منظومة التحصيل الإلكتروني تساهم في تحصيل الرسوم بطريقة آلية من خلال منظومة متكاملة من النظم والبرامج والأجهزة لتسهيل عملية الدفع الإلكتروني وتوفير الوقت والجهد بطريقة آمنة من خلال الربط الشبكي لمؤسسات القطاع الحكومي.

لذا أصبح التكامل بين نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية والدفع والتحصيل الإلكتروني ضرورة لا مفر منها، ويؤكد على ذلك إصدار وزارة المالية للكتاب الدوري رقم 3 لسنة 2018 لتوضيح إجراءات الرقابة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات في ظل تكامل تلك النظم، وكذلك إصدار دليل ربط وتكامل الجهات الحكومية مع مركز الدفع والتحصيل الإلكتروني موضحاً به دورة عمل التكامل الإلكتروني بين الجهات والمركز والبيانات المطلوبة من الجهات لإجراء إعدادات التكامل (وزارة المالية، كتاب دورى رقم 34 لسنة 2021). وأوضحت أيضاً دراسة (Cangiano et al., 2017) أهمية تكامل نظم الدفع والتحصيل الإلكتروني مع نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية؛ نظراً لكونهما وجهان لعملة واحدة. يرجع ذلك إلى أن رقمنة المدفوعات والمنتحصلات الحكومية يمكن أن يحقق منافع مباشرة وغير مباشرة للوحدات الحكومية. تتمثل المنافع المباشرة في تسريع وظائف الإدارة المالية العامة، وإعداد التقارير المحاسبية بصوره سريعة، ويساعد على تحقيق المساءلة الحكومية من خلال توفير المعلومات بصورة صحيحة، بالإضافة إلى زيادة جودة المعلومات المحاسبية. في حين تتمثل المنافع غير المباشرة في تقديم التقارير الخاصة بتنفيذ الموازنة العامة للدولة بسرعة وتوفير المعلومات في الوقت المناسب، بالإضافة إلى تقليص حجم الإقتصاد الخفى وكذلك الحد من فرص التهرب الضريبي والحد من إستخدام الآليات غير الرسمية لتحويل الأموال (Fichers and Najji, 2014; a report by the world bank development research group, 2020).

لذا ترى الباحثة أهمية النظم المتكاملة في تحقيق أهداف النظام المحاسبى الحكومي وفقاً للمادة 3 من القانون 127 لسنة 1981 والتي تتمثل في الرقابة على تحقيق الموارد المقدره ومتابعة تحصيلها، والرقابة المالية قبل الصرف في حدود اعتبارات وأغراض الموازنة، وترشيد الإنفاق على نحو يكفل فاعلية النفقة العامة في تحقيق أحداث الموازنة، والرقابة على الأصول المملوكة للدولة، وتحقيق الإلتزامات المالية ومتابعة الوفاء بها، وتوفير البيانات والمعلومات اللازمة لتحديد المركز المالى ورسم السياسات واتخاذ القرارات. ويساعد ذلك على تنظيم الإجراءات المحاسبية وتسهيل إنجازها مما يساعد على تحسين الرقابة على الإيرادات والنفقات الخاصة بالوحدات

الحكومية، بالإضافة إلى أهميتهم في التنبيه الفوري في حالة عدم الإلتزام بحدود الصرف والمناقلات والتعزيزات والمتابعة لخطة التدفقات النقدية.

(3) ضوابط الرقابة الداخلية في نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية والنظم المكمله له

يعد وجود نظام معلومات محاسبي سليم من أهم المقومات الأساسية لنظام الرقابة الداخلية الفعال. لذا يجب أن يكون نظام المعلومات المحاسبي وسيلة لتحقيق الرقابة على سجلات التشغيل وتبويب البيانات من خلال وجود دليل مبوب للحسابات مما يساعد على زيادة جودة المعلومات المحاسبية. أي لا بد من وجود ضوابط رقابية ينبغي تصميمها في النظام لمواجهة أى مشاكل يمكن أن تتعرض لها تلك النظم. لذا سوف تتعرض الباحثة في الجزء التالى للضوابط الرقابية العامة (ضوابط الرقابة العامة) وضوابط الرقابة على التطبيقات في نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية والنظم المكمله له من وجهة نظرها- نظراً لعدم وجود دراسات سابقة على حد علم الباحثة تحدثت عن هذه الضوابط داخل تلك النظم.

(1-3) ضوابط الرقابة العامة

تعد ضوابط الرقابة العامة رقابة مانعة بطبيعتها؛ حيث يعنى وجودها الوقاية من حدوث الأخطاء (Simkin et al., 2018; Romney and Steinbart, 2012). تهتم هذه الإجراءات بالهيكل العام لقسم التشغيل الإلكتروني للبيانات وعلاقته بالأقسام التشغيلية الأخرى، وهو بذلك يساعد على تحقيق الرقابة الإدارية. أى تمثل الرقابة العامة خطة تنظيمية يتم تطبيقها للرقابة على عمليات معالجة البيانات إلكترونياً. لذا سوف تعرض الباحثة في الجزء التالى ضوابط الرقابة العامة ومدى توافرها في نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية والنظم المكمله له في مصر.

تنقسم إجراءات الرقابة العامة إلى: ضوابط الرقابة التنظيمية: تعتمد تلك الضوابط على وجود هيكل تنظيمي سليم لإدارة وتشغيل المعلومات إلكترونياً، وتكون مستقلة عن باقى الإدارات، وكذلك فصل المهام المتعارضة والتي تسمح لشخص ما بالتلاعب وإخفاء هذا التلاعب من خلال أداء وظيفته، وكذلك تناوب العاملين من خلال التناقلات الدورية، حيث يقوم كل شخص بفحص عمل من سبقه (حماده، 2009؛ الجمال، 2014؛ مصطفى؛ كمال، 2012؛ Simkin et al., 2020). وبالنظر إلى نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية والنظم المكمله له يتضح أن تلك النظم تهدف إلى تدنية الأخطاء والمخالفات وهى تقوم على وجود خطة تنظيمية سليمة تحدد الأقسام والإدارات التى تشملها الوحدة، وتحدد إختصاصات وواجبات ومسئوليات كل إدارة أو قسم، حيث لا يقوم الأفراد داخل الوحدات الحسابية فى الوحدات الحكومية بأعمال متعارضة فلكل فرد داخل تلك المنظومة أعمال محددة وغير متعارضة، كما يقوم ممثل وزارة المالية بالرقابة على عمل هؤلاء الأفراد. والدليل على ذلك حذر الكتاب الدورى 44 لسنة 2021 مسئول إدخال بيانات الدفع الإلكتروني بالوحدة الحسابية إنشاء أوامر دفع لها أياً كان نوعها إلا للمستفيدين المدون أسمائهم على استمارات الصرف المعتمدة وبذات قيمة المبالغ المستحقة لهم (وزارة المالية، كتاب دورى 44 لسنة 2021).

يقصد بضوابط الرقابة على إعداد وتطوير وتوثيق النظام مجموعة الإجراءات الواجب اتباعها عند وضع نظم جديدة واختيار وتعديل البرامج وتطويرها. لذا يهدف هذا النوع من الرقابة إلى ضمان مصداقية نظام تشغيل المعلومات. يرجع ذلك إلى وجوب إنشاء نظام لسياسات وإجراءات مخططة والتحقق من أن هذا النظام قد تم

إختباره قبل مرحلة التشغيل وذلك من خلال وجود نظام سليم للتوثيق المستندى، بالإضافة إلى إمكانية تعديل البرامج من فترة إلى أخرى. ترى الباحثة أن نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية تم تجريبه على العديد من الوحدات الحسابية قبل تعميمه على كافة الوحدات الحسابية، كما يتميز النظام بالمرونة من خلال إمكانية إضافة بعض الحسابات عليه مما يمكن من اجراء العمليات الحسابية بدقة وزيادة الرقابة المالية عليها. والدليل على ذلك قيام رئيس قطاع الحسابات والمديريات المالية بإصدار تعليمات بتاريخ 2020/11/19 استكمالاً لعملية التطوير وإحكام الرقابة والضبط، نحو إستحداث مسؤولية جديدة على منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني وهي مسؤولية شئون العاملين وترشيح عدد 2 عاملين للقيام بتلك المسؤولية على النظم المالية الإلكترونية لوزارة المالية.

تمثل ضوابط منع الوصول المباشر للحاسب أو البيانات أو الملفات إجراءات تم تصميمها لمنع أو إكتشاف الأخطاء والتي قد تحدث سواء عن قصد أو بدون قصد، والتي تنتج عن الإستخدام السيئ أو التلاعب ببيانات الملفات والإستخدام غير المرخص للحاسب أو البرامج. وهي بذلك تهدف إلى الرقابة على الوصول للحاسب أو البيانات من خلال السماح للمخولين لهم فقط بالوصول إلى النظام. ويتم التحكم في الوصول إلى البرامج من خلال إستخدام بعض الأساليب الرقابية مثل كلمات السر (Simkin et al., 2012). لذا ترى الباحثة أنه في ظل إستخدام نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية والنظم المكمله له يتم وضع كلمات سر لمستخدمى النظام، بالإضافة إلى إمتلاك مستخدم النظام ومدخلى البيانات والمراجعين لأجهزة لاب توب والتي تسلمها وزارة المالية للأشخاص المسؤولين عن وضع البيانات ومراجعتها من موظفين داخل الوحدات الحسابية أو مندوبى وممثلى وزارة المالية. كما أكد دليل المفتش الصادر عن وزارة المالية لعام 2020، وكذلك الكتاب الدورى رقم 321 لسنة 2021 على ضرورة إلتزام ممثلى وزارة المالية (التوقيع الثانى) والمسؤولين الماليين بالجهات (التوقيع الأول) بعدم تداول أو تسليم التوكن أو الرقم السرى الخاص بهم لأى شخص بإعتباره عهدته شخصية لهم (وزارة المالية- دليل المفتش، 2020؛ وزارة المالية- كتاب دورى رقم 321، 2021). ويؤدى ذلك إلى عدم استخدام أى مستخدمين آخرين لتلك الأجهزة والتلاعب فى البيانات. كما أوضح الكتاب الدورى رقم 321 لسنة 2021 بشأن الإجراءات المنظمةة لنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية أن التفریط فى كلمات السر يعتبر مخالفة مالية تستوجب المساءلة التأديبية حتى ولم ينتج عن ذلك إستيلاء المال العام وعلمهم تغيير كلمة المرور الخاصه بهم على فترات متقاربة.

وأخيراً تهتم ضوابط الرقابة على أمن البيانات أو الملفات أو البرامج: بإعداد نسخ احتياطية للملفات الهامة فى مكان بعيد عن مركز تشغيل البيانات، والتأمين على نظام المعلومات المحاسبى ضد السرقة والحريق (حمادة، 2009؛ مصطفى، كمال، 2020). وترى الباحثة أن مسؤولية أمن البيانات أو الملفات عند تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية والنظم المكمله له تقع تحت إشراف جهاز أمنى متخصص يتم وضع هذه البيانات على الحوسبة السحابية وتشفير البيانات حرصاً على أمن المعلومات، مما يؤدى إلى صعوبة إختراق أى شخص أياً كان لهذه المعلومات. كذلك يتم وضع خطط لتأمين النظام موضعاً بها الإجراءات والوسائل والأدوات والمسئوليات والمخاطر المقبولة للتغلب على مخاطر بيئة التشغيل الإلكتروني للبيانات. بالإضافة إلى إهتمام الحكومة المصرية بوضع الإستراتيجية الوطنية للأمن السيبرانى (2017-2021)، يتمثل الهدف منها فى مواجهة المخاطر السيبرانية

وتعزيز الثقة في البنى التحتية للاتصالات والمعلومات وتطبيقاتها وخدماتها في مختلف القطاعات الحيوية وتأمينها؛ من أجل تحقيق بيئة رقمية آمنة وموثوقة للمجتمع المصري (الإستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني، 2017).

لذا تخلص الباحثة مما سبق إلى أهمية تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية والنظم المكمله له، حيث يكفل تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية عدم التداخل بين الخطط والبرامج بين الجهات الحكومية. ويرجع ذلك إلى أن لكل جهة حكومية خطة خاصة بها ضمن الخطة الكلية للموازنة العامة للدولة. كما يساعد تطبيق تلك النظم على تسهيل توزيع الإختصاصات والمهام داخل الوحدات الحكومية. فمثلاً يختلف الموظف المسئول عن الدفع الإلكتروني عن الموظف المسئول عن المشتريات عن الموظف المختص بالمخازن، مما يؤدي ذلك إلى زيادة فعالية الرقابة المالية. ويتميز أيضاً نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية والنظم المكمله له بالمرونة. يتم ذلك من خلال إمكانية تغيير الموظف المسئول من خلال إلغاء الرقم السري الخاص به وإنشاء رقم سري جديد للموظف الجديد بإسمه، مما يساعد على زيادة فاعلية الإجراءات التنظيمية والإدارية في الوحدات الحكومية.

(2-3) ضوابط الرقابة على التطبيقات

تعد ضوابط الرقابة على التطبيقات مكتشفة ومصححة في طبيعتها، فمن ناحية فهي ضوابط مكتشفة لأنها تكتشف الأخطاء بعد حدوثها، ومن ناحية أخرى فهي مصححة لأنها تتأكد من أن الأخطاء التي تم إكتشافها قد تم تصحيحها. وهي تهدف إلى التحقق من صحة تشغيل البيانات والتقارير عنها، بحيث يمكن الإعتماد على والثقة في هذه البيانات.

تمر دورة معالجة البيانات بثلاث مراحل وهي مرحلة المدخلات ومرحلة معالجة البيانات ومرحلة المخرجات وكل مرحلة من تلك المراحل يكون لها إجراءات رقابية معينة (الجمال، 2014؛ على، بدر، 2014، 2012، Simkin et al., 2018).

(1-2-3) الرقابة على المدخلات

تهدف الرقابة على المدخلات إلى التأكد من تسجيل كل العمليات وأن هذه العمليات مصرح بها وكاملة ودقيقة وأن كل الأخطاء المحتملة قد تم إكتشافها قبل بدء التشغيل. وتشتمل إجراءات الرقابة على المدخلات على إجراءات تتعلق بالتصريح بالعمليات التي سيترتب عليها بيانات مدخلات النظام مثل ضرورة توقيع المستندات وختمها من الشخص المسئول، وإعتماد أى عملية قبل تشغيلها بالحاسب الآلي، وكذلك إدخال الرقم السري للمستخدم قبل إدخال العملية والسماح له بإدخال نوع معين فقط من العمليات. توجد أيضاً إجراءات تتعلق بتسجيل العمليات المحاسبية، حيث يجب استخدام المستندات الأساسية بقدر الإمكان لتسجيل العمليات. يرجع ذلك إلى أن هذه المستندات تعد نقطة البداية لمسار المراجعة وأن تكون المستندات مرقمة بحيث يسهل إكتشاف أى مستند مفقود. وأخيراً توجد إجراءات تتعلق بالإعداد: ويقصد به تحويل المستند إلى لغة مفهومة. لذا يمكن استخدام إجراءات الرقابة بالمجاميع للتأكد من أنه تم إدخال كافة البيانات بصورة صحيحة وعدم فقدان أى بيانات أثناء عمل النقل من المستند إلى وحدة التخزين أو ذاكرة الحاسب.

لذا ترى الباحثة أن الرقابة على المدخلات في الوحدات الحكومية تختص بالتأكد من سلامة استمارات الصرف الورقية وأنها خاضعة لكل أحكام الرقابة المطبقة بالقانون واللائحة المالية للموازنة والحسابات والكتب الدورية،

والتأكد من إدخال الأكواد بصورة صحيحة وسليمة. وكذلك يتم التأكد دائماً من وجود رصيد كافى لسداد الإلتزامات، بالإضافة إلى التأكد من كافة التوقيعات على مستندات الإدخال وإستلام كافة مدخلات النظام وعدم فقدان أى بيانات أثناء عملية نقل المستند إلى الحاسب الآلى. كذلك فى حالة وجود أى أخطاء فى أى قيد فإنه فى تلك الحالة لن يتم ترحيل هذا القيد. أكد أيضاً الكتاب الدورى رقم 30 لسنة 2018 على إلغاء جميع التفويضات الخاصة بمدخلى البيانات فى استلام بطاقات الدفع الإلكتروني أو الأرقام السرية لموظفى الجهة من جميع البنوك، ويكون التعامل مباشرة بين الموظف صاحب البطاقة والبنك. ويكون الهدف من ذلك عدم تلاعب مدخل البيانات فى المستندات التى يقومون بإدخالها وسحب الأموال من بطاقات الموظفين.

كذلك وفقاً لنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية والنظم المكمله له يتم طباعة الحسبة اليومية للقيود المرحلة من المنظومة ومراجعتها مع الدفاتر الورقية والتوقيع عليها من المختص قبل إصدار أمر الدفع (وزارة المالية، كتاب دورى رقم 44 لسنة 2021 بشأن ضوابط منظومة الدفع الإلكتروني)، وكذلك عدم اسناد أكثر من مسئولية لذات الموظف داخل الوحدة الحسابية (أى لا يجوز لمدخل بيانات الدفع الإلكتروني القيام بأى مسئولية على منظومة إدارة المعلومات المالية الحكومية). كذلك قيام ممثل وزارة المالية بالتأكد من انتظام القيد بالدفاتر وتسلسل أرقام الإستثمارات والتسويات والمطابقة مع منظومة إدارة المعلومات الحكومية، ومطابقة السجل الإجمالى للحسابات مع السجلات الفردية ومع إستمارة 75 ع. ح، كذلك تأكد ممثل وزارة المالية من عدم إدخال وترحيل يوميات مجمعة وأن الإدخال والترحيل بقيود اليومية على منظومة إدارة المعلومات المالية الحكومية تتم لكل مستند على حده مع الإطلاع على تقرير 224 من منظومة إدارة المعلومات المالية الحكومية. أكد أيضاً الكتاب الدورى رقم 32 لسنة 2021 الصادر عن وزارة المالية على ضرورة قيام كافة الوحدات الحسابية الفرعية بإرسال خطاب شهرى معتمد من مدير الحسابات يفيد تطابق البيانات المستخرجة عن طريق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية مع البيانات المسجلة بالدفاتر والسجلات بالوحدة الحسابية الفرعية عند تسليم الإستمارة 75 ع. ح الميكنة (وزارة المالية المصرية- كتاب دورى رقم 32 لسنة 2021 بشأن الاجراءات المنظمة لنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية، 2021).

وأخيراً أكد كتاب دورى 44 لسنة 2021 بشأن ضوابط إستخدام منظومة نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية، وكذلك الكتاب الدورى 321 لسنة 2021 بشأن الإجراءات المنظمةة للدفع الإلكتروني على عدم تفریط مدخلى بيانات الدفع الإلكتروني أو نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية فى إسم المستخدم وكلمة المرور الخاصة بهم، كما يجب عليهم عدم إستخدام إسم المستخدم وكلمة المرور الخاصة بغيرهم. ويعتبر ما سبق مخالفة مالية تستوجب المساءلة القانونية فى حالة مخالفة ذلك، حتى ولو لم ينتج عن ذلك إستيلاء على المال العام، وعليهم تغيير كلمة المرور الخاصة بهم على فترات متقاربة.

(2-2-3) الرقابة على التشغيل

هى إجراءات رقابية تهدف إلى التحقق من صحة تشغيل البيانات من خلال الحاسب الآلى. لذا تهدف إلى تقديم تأكيد على أن البيانات تم تشغيلها كما هو محدد دون حذف أو إضافة. أى تهدف لإجراءات الرقابة على معالجة البيانات (التشغيل) إلى المحافظة على الأصول وسلامة البيانات أثناء الفترة بعد إدخال البيانات وقراءتها إلى أن يتم

تسليمها كـمخرجات إلى مستخدم المعلومات (Simkin et al., 2014). كما تهدف أيضاً إلى التأكد من أن عمليات التشغيل تكون مسموح بها ودقيقة وكاملة.

ويمكن استخدام إجراءات رقابية مثل استخدام مدخل الرقابة بالمجاميع وذلك من خلال مقارنة مجاميع الرقابة قبل التشغيل مع مجاميع الرقابة بعد التشغيل. يرجع ذلك إلى أن عمليات تشغيل البيانات تحتاج إلى عنصرين هما البيانات المطلوب تشغيلها والبرنامج التطبيقي (مثل الأستاذ العام، والمرتبات، والمخزون،.... إلخ) الذى سيقوم بتشغيل هذه البيانات. لذا يمكن توضيح بعض الملامح الرئيسية التى يجب توافرها فى البرنامج الجيد منها البحث المتسلسل للملفات الفرعية والملف الرئيسى أثناء عمليات التشغيل بحيث لا يتم فقد أى سجلات أو بيانات أثناء التشغيل، والتأكد من تشغيل كل السجلات فى ملف العمليات قبل إقفال هذا الملف، وطباعة المجاميع الرقابية من تشغيل إلى آخر ثم مقارنتها مع المجاميع التى تم إعدادها يدوياً قبل عملية التشغيل.

وبالنظر إلى نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية والنظم المكمله له يتضح أيضاً أنه يتم طباعة المجاميع الرقابية من وقت لآخر ومقارنتها مع المجاميع التى تم إعدادها يدوياً قبل عملية التشغيل. أوضح أيضاً دليل المفتش الذى أعدته وزارة المالية عام 2020 بعض الإجراءات الرقابية التى يقوم بها ممثل وزارة المالية للرقابة على أعمال الوحدات الحسابية التى يقوم بمراقبتها عند تطبيق منظومة إدارة المعلومات المالية الحكومية والنظم المكمله له. تتمثل تلك الإجراءات فى أخذ عينة من الأسماء المدرجين بأحد كشوف الصرف ومقارنتها بالأسماء الموجودة بالسجلات، والتأكد من سلامة التسجيل لكل المبالغ المستحقة للعامل والمبالغ المستقطعة منه والصالى المستحق، وكذلك التحقق من مطابقة الإيصالات للعمليات التى تمت والموقعة عليها من المواطنين مع التقرير التفصيلى والتقرير الإجمالى الذى يطبعه الصراف من ماكينة POS. وكذلك التأكد من ضبط الأرصدة الدفترية يومياً مع تقرير الحسبة اليومية المستخرجة من مسئول إدارة المعلومات المالية الحكومية، وأيضاً التأكد من عدم إدخال وترحيل يوميات مجمعة وأن الإدخال والترحيل لقيود اليومية على منظومة إدارة المعلومات المالية الحكومية تتم لكل مستند على حده مع الإطلاع على تقرير 224 من منظومة إدارة المعلومات المالية الحكومية، كما يتم أيضاً التأكد من قيام الوحدة الحسابية بإجراء مطابقة بين الحسبة اليومية المميكنة والحسبة اليومية اليدوية (وزارة المالية- دليل المفتش، 2020). لذا تساعد كل الإجراءات السابقة من الرقابة على عمليات التشغيل داخل نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية والنظم المكمله له.

(3-2-3) إجراءات الرقابة على المخرجات

تهدف إجراءات الرقابة على المخرجات إلى التحقق من صحة نتائج التشغيل وكذلك التحقق من تسليم المخرجات للأشخاص المصرح لهم بذلك فقط. كما تهدف أيضاً إلى التحقق من صحة ودقة مخرجات عمليات معالجة البيانات مثل صحة التقارير والقوائم المالية. ويمكن استخدام الإجراءات التالية للرقابة على المخرجات ومنها مطابقة بيانات المخرجات مع قيمة المجاميع الرقابية السابق حسابها خلال كل مرحلة من مراحل إدخال أو معالجة البيانات، وفحص بيانات المخرجات للتأكد من مدى معقوليتها وصحة طرق عرض المعلومات بها (الجمال، 2014؛ البابلي وآخرون، 2018، مصطفى؛ كمال، 2020؛ Simkin et al., 2012).

وبالنسبة لنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية والنظم المكمله له يتضح ضرورة طباعة الحسبة اليومية للقيود المرحلة من المنظومة ومراجعتها مع الدفاتر الورقية والتوقيع عليها من المختص قبل إصدار أمر الدفع (وزارة المالية- الكتاب الدورى رقم 30، 2018). كذلك يؤكد دليل المفتش الصادر عن وزارة المالية عام 2020 كما سبق القول سلفاً على ضرورة أخذ عينة من الأسماء المدرجين بأحد كشوف الصرف ومقارنتها بالأسماء الموجودة بالسجلات والتأكد من سلامة التسجيل لكل المبالغ المستحقة للعامل والمبالغ المستقطعة منه والصابى المستحق (وزارة المالية- دليل المفتش، 2020). كما سبق القول أيضاً أنه يتطلب قيام كافة الوحدات الحسابية الفرعية بإرسال خطاب شهري معتمد من مدير الحسابات يفيد بتطابق البيانات المستخرجة عن طريق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية مع البيانات المسجلة بالدفاتر والسجلات بالوحدة الحسابية الفرعية عند تسليم إستمارة 75 ع.ح المميكنة (وزارة المالية، 2021- كتاب دورى رقم 32). أوضح أيضاً الكتاب الدورى رقم 32 لسنة 2021 بشأن الإجراءات المنظمة لنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية بند رقم 9 ضرورة تطابق المنصرف من الإعتمادات الموازنية الواردة بالإستمارة 75 ع.ح وبيان المتابعة مع كشوف الحساب وتقارير الموقف المالى الصادر من كل من الوحدة الحسابية المركزية والبنك المركزى مع المنصرف الفعلى بالسجلات وكذلك ضرورة تطابق الأرصدة المحصلة فعلياً بالسجلات الحسابية مع المحصل الفعلى طبقاً لكشوف الحساب وتقارير الموقف المالى الصادر من كل من الوحدة الحسابية المركزية والبنك المركزى وإجراءات المناقلات والتسويات اللازمة فى هذا الشأن (وزارة المالية- كتاب دورى 32، 2021).

يتضح مما سبق أهمية الضوابط الرقابية فى نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية والنظم المكمله له والتأكد المستمر لوزارة المالية المصرية على أهمية الضوابط الرقابية من خلال اصدار الكتب الدورية التى تلتزم الجهات الحكومية بتطبيقها. يرجع ذلك إلى أهمية تطبيق تلك الضوابط فى زيادة جودة التقارير المالية وتخفيض الغش والفساد المالى والإدارى. لذا سوف توضح الباحثة فى الجزء التالى من البحث مدى تأثير التقارير المالية باستخدام ضوابط الرقابة الداخلية فى نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية المصرى والنظم المكمله له.

(4) الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وجودة التقارير المالية

يهدف النظام المحاسبى فى جميع الوحدات- سواء الهادفه للربح أو غير الهادفه للربح- إلى توفير معلومات مفيدة لكل من إدارة الوحدة والأطراف الخارجية. وتعتبر التقارير المحاسبية الوسيلة التى يتم من خلالها نقل مخرجات النظام المحاسبى وعرضه لمستخدميه (Afiah and Azwari, 2015; Mugaga, 2017; Rashedi and Dargahi, 2019).

إزدادت أهمية التقارير المالية الحكومية فى الوقت الراهن؛ إستجابة للتغيرات التى تمر بها المجتمعات. ويرجع ذلك لزيادة نطاق الخدمات التى تقدمها الحكومات الآن. فلقد إكتسبت التقارير والقوائم المالية دوراً حيويماً فى عملية التخطيط الإقتصادى والرقابة على العمليات المالية الحكومية وتقييمها من الجهات التشريعية والرقابية (ربيع وآخرون، 2021). تمثل التقارير المالية فى الوحدات الحكومية بيانات وجداول إحصائية مستخرجة من الدفاتر المالية والتى تعد وفقاً للتعليمات المالية؛ لتزويد إدارة الجهات الحكومية والجهات الرقابية بالمعلومات المحاسبية المتعلقة بالنشاط المالى بالجهة فى مواعيد محددة بغرض إحكام الرقابة والتخطيط المستقبلى. بالإضافة إلى توفير

معلومات تساعد في تقديم نتائج التشغيل للوحدات الحكومية من خلال توفير معلومات عن مصادر وإستخدامات الأموال من خلال عرض التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للوحدات الحكومية.

لذا يتضح أن التقارير الحكومية تتضمن تقارير يومية عن التدفقات النقدية، وتقارير شهرية عن تنفيذ الخطة المالية، بالإضافة إلى التقارير عن الإيرادات والبيانات المالية السنوية (الحرابي، 2017؛ Mugaga، 2015؛ Chado، 2017). توفر منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني العديد من التقارير التي ساعدت في معرفة الموقف المالي للوحدات الحكومية. تتمثل تلك التقارير في كشف الحساب وهو يوضح ما تم خصمه وإضافته على مختلف الأبواب الموازنية لصالح الوحدات الحسابية بشكل تفصيلي. لذا يمكن اعتبار ذلك التقرير بديلاً عن كشف حساب البنك المركزي وبنك الإستثمار مما يؤدي إلى السرعة في إكتشاف الأخطاء والإنحرافات إن وجدت ومحاسبة المنتسب فيه؛ مما يساعد على تحسين عمليات الرقابة على الصرف والتحصيل. تعد أيضاً منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني تقريراً عن الموقف المالي ويتم طباعته عند الحاجة إليه بالإضافة إلى طباعته في نهاية السنة المالية. يعرض هذا التقرير أرصدة الوحدة الحسابية سواء كانت إستخدامات أو موارد ويمكن مقارنة ذلك التقرير مع التقرير والحسابات الختامية التي يتم إستخراجها من نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية لضبط أرصدة الوحدة الحسابية. يوفر أيضاً نظام الدفع والتحصيل الإلكتروني تقرير بيانات صرفية تفصيلي يتيح ما تم صرفه للموظف خلال الفترة التي يتم تحديدها تفصيلياً، كذلك يتيح تقرير المعاملات على الحساب وهو يتيح الحركات التي تمت على حساب معين سواء بالإضافة أو الخصم للوحدة الحسابية ويظهر الحركات سواء مرحلة أو غير مرحلة ولا يظهر رصيد للحساب (وزارة المالية المصرية- دليل ميكنة المالية الحكومية، 2020).

وبالنسبة للتقارير الخاصة بنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية فهي تتسم بالسرعة والدقة أيضاً في استخراج التقارير، كما يمكن عند تطبيق موازنة البرامج والأداء إستخراج تقرير الإنجاز مما يؤدي إلى تحسين عملية الرقابة المالية. أوضح أيضاً دليل ميكنة المالية الحكومية لعام 2020 العديد من التقارير التي يتيحها نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية والتي تتمثل في تقرير إقتصادي مصدر التمويل يحتوى على مصادر تمويل الإستخدامات سواء من الخزانة العامة أو القروض أو المنح أو الصناديق أو الحسابات الخاصة أو الموارد الذاتية ومفصلة على مستوى الحسابات، وكذلك تقارير إتمادات الموازنة وتعديلاتها للوصول لرصيد الموازنة المتاح وكذلك المنصرف الفعلي والتقرير المطلوب. يوجد أيضاً إستمارة 75 تمويل وهو يحتوى على الحركات التي تمت على حسابات الإستخدامات والموارد المرحلة بعد تحديد مصدر التمويل. يحتوى أيضاً تقرير الحسبة اليومية على الحركات التي تمت على الحسابات خلال الفترة التي يتم تحديدها سواء مرحلة أو غير مرحلة مما يمكن هذا التقرير من ضبط المجموعة الدفترية الورقية طبقاً للمنظومة قبل الترحيل، كما يوجد إمكانية إصدار تقرير الرصيد المتاح لحد الصرف؛ لإحتوائه على حد الصرف الشهري الذي تم طلبه في خطة التدفقات النقدية والمنصرف الفعلي والرصيد الباقي. وأخيراً يمكن إصدار تقرير بتفاصيل قيود اليومية وذلك لمعرفة القيود التي تم إرسالها من منظومة إدارة المعلومات المالية الحكومية إلى منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني. يرجع ذلك لعدم إصدار أوامر دفع إلكتروني إلا بعد إدخال أرقام القيود المرحلة والتي يجب أن يتوفر فيها مجموعة من الشروط مثل توافر الإتمادات المالية، وسماح حد الصرف النقدي (وزارة المالية المصرية- دليل ميكنة المالية الحكومية، 2020).

يتضح مما سبق إنتاج التقارير المرتبطة بنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية والنظم المكمله له من دفع وتحصيل إلكتروني بجودة عالية؛ لما توفره من معلومات تتسم بالدقة والسرعة في الحصول عليها، وما تتسم به من الجودة في المعلومات المحاسبية. ويساعد ذلك على زيادة جودة التقارير المالية ومصداقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية وما تحققه من منفعة للمستخدمين بما يحقق الهدف من إستخدامها وهي السرعة في إعداد التقارير، والدقة في المعالجات المحاسبية، والوضوح التام للمعلومات المحاسبية والشمولية لكافة الموارد والإستخدامات وهو ما يوفره نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية والنظم المكمله له.

يمكن التعبير عن خصائص المعلومات المحاسبية من خلال توافر الخصائص الأساسية لتلك المعلومات، والخصائص الثانوية. تحتوى الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية على خاصيتين وهما الملاءمة والمصدقية أو الموثوقية. يقصد بالملاءمة مقدرة المعلومات على إحداث تغيير في إتجاه قرار مستخدم المعلومات. وحتى تكون المعلومات المحاسبية ملائمة، يلزم توافر الخصائص التالية في تلك المعلومات. وهي أولاً: التوقيت الزمنى المناسب للمعلومات ويقصد به توفير المعلومات المحاسبية وقت حدوثها دون أن تفقد منفعتها أو قدرتها على التأثير على عملية إتخاذ القرار. ثانياً: القيمة التنبؤية للمعلومات بمعنى أن يكون للمعلومات المحاسبية قدرة تنبؤية أى قدرة المعلومات المحاسبية في زيادة القدرة التفسيرية للمحتوى والمنافع التي يعود على مستخدمى القرار. ثالثاً: التغذية العكسية: ويقصد بها عندما يكون للمعلومات المحاسبية القدرة على تغيير أو تصحيح التوقعات الحالية أو المستقبلية. ويقصد بالموثوقة: أنه يمكن إستخدام المعلومة كأساس يمكن لمتخذ القرار الإعتماد عليه في التنبؤ، لذا فهي تتعلق بأمانة المعلومات وإمكانية الإعتماد عليها، وتتكون خاصية الموثوقية من ثلاث خصائص فرعية وهم: القابلية للتحقق: وهي وجود درجة عالية من الإتفاق بين الأشخاص الذين يستخدموا نفس طرق القياس، ومن ثم وصولهم لنفس النتائج. ويقصد بالحياد وعدم التحيز عدم التأثير على عملية الحصول على المعلومات وعدم إستخدامها لأغراض تخدم مستخدم معين. كما يقصد بالصدق في التعبير وجود درجة عالية من التطابق بين المعلومات والظواهر المراد التقرير عنها. وبالنظر إلى نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية والنظم المكمله له يتضح أن النظام يتمكن من توفير المعلومات بنظرة شاملة ويتميز بالصدق في التعبير.

وتتمثل الخصائص الثانوية (المعززة) في أن تتسم المعلومات المحاسبية بالثبات (أى تتضمن تطبيق نفس الطرق والأساليب المعتمدة في قياس وتوصيل المعلومات المحاسبية من فترة لأخرى). كذلك يجب أن تتسم المعلومات المحاسبية بالقابلية للمقارنة من خلال مقدرتها على إجراء المقارنات بين الفترات مما يسهل عملية التحليل والتنبؤ وإتخاذ القرارات (Rashedi and Dargahi, 2019; Ajao and Oluwadamilola, 2020; Abdelrahemm et al., 2021; Al-Attar, 2021; Bawono et al., 2021). لذا ترى الباحثة التأثير الإيجابي لتطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية والنظم المكمله له على جودة التقارير المالية، ويتفق ذلك مع ما توصلت إليه الدراسات (Lont et al., 2010; Wardani and Nugroho, 2018; Rashedi and Dargahi, 2019; Ajao and Oluwadmilola, 2020; Al-Attar, 2021; Bawono et al., 2021). والتي أشارت إلى أن المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات لها تأثير مباشر على جودة التقارير المالية. ويرجع ذلك إلى أنه كلما ارتفعت جودة المعلومات المحاسبية، كلما إزدادت القدرة التفسيرية للمستخدمين خاصة في ظل تطبيق الحكومة الإلكترونية، بالإضافة إلى إنخفاض حالة عدم تماثل المعلومات المحاسبية في الوحدات الحكومية.

لذا تخلص الباحثة مما سبق إلى وجود نوعين من الضوابط الرقابية في نظام المعلومات المحاسبي وفقاً لنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية والنظم المكمله له. يتمثل النوع الأول في ضوابط الرقابة العامة وهي تشمل الرقابة التنظيمية لما لها من أهمية في توزيع والإشراف على مهام العاملين، وتوثيق واختبار النظام لأهميته في عدم السماح بإجراء أى تعديل إلا بموجب مستندات يمكن التحقق منها، ورقابة الأجهزة واتخاذ الإجراءات الخاصة بسلامتها، ورقابة التوصل إلى النظام وتشمل أساليب رقابة الشبكة وملفات الكمبيوتر.

وتهدف ضوابط الرقابة على التطبيقات إلى توفير درجة تأكد معقولة من سلامة عمليات التسجيل ومعالجة البيانات وإعداد التقارير. وتتمثل في أساليب الرقابة على المدخلات والتأكد من أن العمليات التي تم إدخالها صحيحة والرقابة على صلاحية البيانات وشموليتها، في حين تتمثل أساليب رقابة ومعالجة البيانات في التأكد والتحقق من صحة عمليات معالجة البيانات بعد إدخالها. وأخيراً تستخدم أساليب الرقابة على المخرجات للتأكد من أن البيانات قد تم توصيلها للمستفيدين. كما توصلت الباحثة من الدراسات السابقة إلى أهمية تطبيق نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة عموماً ونظام إدارة المعلومات المالية الحكومية والنظم المكمله له من تحصيل ودفع الكتروني في زيادة جودة التقارير المالية؛ ويرجع ذلك إلى أهمية ضوابط الرقابة الداخلية في تلك النظم مما يؤدي إلى زيادة جودة التقارير المالية. لذا يمكن اشتقاق فرضى البحث كمايلي:

H1: يوجد ارتباط معنوى بين استخدام ضوابط الرقابة الداخلية في نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية والنظم المكمله له وجودة التقارير المالية.

H2: يوجد تأثير معنوى لضوابط الرقابة الداخلية في نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية والنظم المكمله له على جودة التقارير المالية.

(5) الدراسة الميدانية

استكمالاً لما تناوله البحث من التأسيس النظرى، قامت الباحثة أيضاً بقياس أثر ضوابط الرقابة الداخلية في نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية والنظم المكمله له على جودة التقارير المالية واستقراء آراء المختصين بهذا المجال وذلك كما يلي:

(1-5) هدف وأهمية الدراسة الميدانية

يتمثل الهدف العام من الدراسة الميدانية في اختبار فرضى الدراسة؛ من خلال التعرف على آراء فئات عينة الدراسة حول أثر ضوابط الرقابة الداخلية في نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية والنظم المكمله له على جودة التقارير المالية، ولكي يمكن تحقيق هذا الهدف يتم اختبار مدى صحة فرضى البحث. لذا يمكن أن تساهم هذه الدراسة بشكل فعال في توفير المعلومات حول أثر ضوابط الرقابة الداخلية لنظام المعلومات المحاسبي الحكومي المصرى والمتمثل في نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية والنظم المكمله له على اعداد التقارير المالية وزيادة جودتها.

(2-5) مجتمع وعينة الدراسة

يشتمل مجتمع الدراسة على مندوبى وممثلى وزارة المالية، ومستخدموا برنامج نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية، بالإضافة إلى مستخدمى نظام الدفع والتحويل الإلكتروني بالوحدات الحسابية داخل جامعة الإسكندرية. تتمثل عدد الوحدات الحسابية فى تسعة وحدات تنقسم إلى قطاعين هما القطاع التعليمى والقطاع الصحى. تتضمن الوحدات الحسابية الخاصة بالقطاع التعليمى سبعة وحدات حسابية وهم المجمع النظرى- كلية التجارة، والمجمع الطبى- كلية الطب، وكلية التمريض، وكلية زراعة سابا باشا، ومعهد البحوث، والمجمع الهندسى - كلية الهندسة، ووحدة إدارة الجامعة. فى حين تشتمل الوحدات الحسابية الخاصة بالقطاع الصحى على وحدتين وهما الوحدة الحسابية بمستشفى الطلبة الجامعى، ووحدة المستشفيات داخل مستشفى الميصرى (الجامعى). يوضح الجدول الآتى عدد الحالات الموزعة على عينة الدراسة بالإضافة إلى عدد ونسبة الردود السليمة التى ستخضع للتحليل الإحصائى.

جدول 1: بيان بالردود على قائمة الاستقصاء

| الاجمالي | مستخدمى نظام الدفع والتحويل الإلكتروني | مستخدمى نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية | المراقبين الماليين | |
|----------|----------------------------------------|-----------------------------------------------|--------------------|----------------|
| 74 | 33 | 14 | 27 | الموزع |
| 66 | 28 | 11 | 27 | المستلم |
| | 85% | 78.6% | 100% | نسبة الاستجابة |
| 2 | 1 | 1 | - | المستبعد |
| 64 | 27 | 10 | 27 | المستخدم |

(3-5) خصائص عينة الدراسة

بالنسبة للخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة، تم استخراج التكرارات والنسب المئوية وذلك بهدف التعرف على خصائص عينة الدراسة وذلك كما يلى: أولاً: بالنسبة للحصول على مؤهل دراسى: اتضح من استكشاف بيانات الدراسة أن 64 مفردة (100%) من عدد المستقصى منهم حاصلين على درجة البكالوريوس. ثانياً: بالنسبة للحصول على دراسات عليا: اتضح من البيانات أن 38 مفردة حاصلين على دراسات عليا منهم 25 مفردة (65.8%) حاصلين على دبلوم، 12 مفردة (31.6%) حاصلين على ماجستير، عدد 1 مفردة (2.6%) حاصل على دكتوراه. ثالثاً: بالنسبة للمسمى الوظيفى إتضح أن 27 مفردة (42.19%) مراقب مالى، وأن 10 مفردات (15.62%) مستخدم لنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية، وأن 27 مفردة (42.19%) مستخدم نظام الدفع والتحويل الإلكتروني. رابعاً: بالنسبة للخبرة فى مجال العمل: اتضح أن عدد 1 مفردة (1.56%) أقل من 5 سنوات، وأن 28 مفردة (43.75%) أكبر من 5 وأقل من 10 سنوات، وأخيراً 35 مفردة (54.69%) أكثر من 10 سنوات. لذا يتضح من خصائص العينة أن لديهم المعرفة المطلوبة عن موضوع البحث.

(4-5) أدوات وإجراءات الدراسة

اعتمدت الباحثة فى تجميع البيانات على قائمة الاستقصاء التى تم توزيعها يدوياً وإلكترونياً على عينة الدراسة، حيث قامت باعداد قائمة الاستقصاء فى شكل أسئلة مستندة فى ذلك على استخدام مقياس ليكرت ذو خمس

نقاط؛ للحصول على استجابات المشاركين في الدراسة لمتغيرات الدراسة. لذا يساعد دراسة وتحليل الردود على اختبار فرضى الدراسة.

(5-5) اختبار ثبات وصدق المقاييس المستخدمة في الدراسة

يمكن اختبار ثبات وصدق المقاييس المستخدمة كالتالى:

(1-5-5) بالنسبة للتحقق من مستوى الثبات في المقاييس

تم استخدام معامل كرونباخ الفا لثبات أداة القياس أو الاعتمادية على إجابات المستقصى منهم على قائمة الاستقصاء على عينة أولية (21 مفردة). توصلت الدراسة عند تطبيق كرونباخ الفا على العينة الاستطلاعية أن قيمة كرونباخ الفا للاختبار الكلى يساوى 91% وهى قيمة عالية. يدل ذلك على أن قائمة الاستقصاء تتمتع بدرجة ثبات مرتفعة، مما يجعل الباحثة مطمئنة عند تطبيق قائمة الاستقصاء على عينة الدراسة.

(2-5-5) للتحقق من مستوى الصدق في قائمة الاستقصاء: تم قياسه من خلال صدق المحتوى والصدق

الذاتى وذلك كما يلى: بالنسبة لصدق المحتوى: تم عرض القائمة في صورتها الأولية للتحكيم من بعض مندوبى وزارة المالية، وكذلك بعض مستخدمى نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية ونظام الدفع والتحصيل الإلكتروني؛ وذلك للتأكد من صلاحيتها، وقد أبدى هؤلاء المحكمون مجموعة من الملاحظات على العبارات الواردة بقائمة الاستقصاء. لذا قامت الباحثة بتعديل بعض الفقرات في ضوء مقترحاتهم. أما بالنسبة للصدق الذاتى: يتم الحصول على مقياس الصدق الذاتى بأخذ الجذر التربيعى لمعامل الثبات الكلى والذى بلغ (0.954) على العينة الاستطلاعية، وهى نسبة عالية تؤكد على الصدق الذاتى لقائمة الاستقصاء.

جدول 2: ملخص الثبات والصدق لأثر ضوابط الرقابة الداخلية في نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية

والنظم المكمله له على جودة التقارير المالية

| م | المتغيرات الرئيسية | عدد البنود | معامل الثبات | معامل الصدق |
|---|--------------------------------|------------|--------------|-------------|
| 1 | الضوابط الرقابية العامة | 24 | 0.857 | 0.925 |
| | رقابة تنظيمية | 6 | 0.812 | 0.901 |
| | توثيق وتطوير النظام | 6 | 0.901 | 0.95 |
| | منع الوصول المباشر للحاسب | 6 | 0.835 | 0.914 |
| | أمن البيانات | 6 | 0.88 | 0.94 |
| 2 | الضوابط الرقابية التطبيقية | 24 | 0.899 | 0.95 |
| | الرقابة على المدخلات | 8 | 0.847 | 0.92 |
| | الرقابة على العمليات التشغيلية | 8 | 0.935 | 0.97 |
| | الرقابة على المخرجات | 8 | 0.915 | 0.96 |
| 3 | جودة التقارير المالية | 24 | 0.972 | 0.985 |
| | إجمالى متغيرات البحث | 72 | 0.91 | 0.954 |

(6-5) أساليب التحليل الاحصائي

قامت الباحثة باجراء التحليل الاحصائي لبيانات قائمة الاستقصاء باستخدام برنامج SPSS الاصدار 26 -أحد البرامج الجاهزة التي تستخدم لتحليل البيانات- اعتمدت الباحثة على اختبار كولمجراف - سمرنوف (K.S) لمعرفة مدى تبعية بيانات الدراسة للتوزيع الطبيعي، وذلك كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول 3: اختبار تحليل K.S لاختبار توزيع طبيعة البيانات

| أبعاد الدراسة | اختبار K.S | مستوى الدلالة | القرار |
|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|------------|---------------|-------------|
| تأثير استخدام الضوابط الرقابية في نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية والنظم المكمله له على جودة التقارير المالية | 0.106 | 0.075 | توزيع طبيعي |

يتضح من الجدول السابق أن مستوى الدلالة الاحصائية لهذا البعد أكبر من مستوى المعنوية 5%، وبالتالي تم قبول فرض العدم بأن البيانات الخاصة بالدراسة مسحوبة من مجتمع يتبع التوزيع الطبيعي، وبالتالي يتم الاعتماد على الأساليب الاحصائية الخاصة بالاختبارات المعلمية. تتمثل الأساليب الاحصائية في التحليل الوصفي لكل فقرة من فقرات قائمة الاستقصاء، واختبار معامل الارتباط لبيرسون، واختبار الانحدار المتعدد، واختبار تحليل التباين أحادي الاتجاه One-Way ANOVA.

(7-5) نتائج اختبارات التحليل الاحصائي

تم اختبار فرضى الدراسة من خلال قياس استجابات عينة الدراسة على الأسئلة الخاصة بهذا الجزء في استمارة الاستقصاء وذلك من خلال عمل دراسة استكشافية للبيانات بالاضافة إلى الاختبارات الخاصة بالفروض وذلك على النحو التالي:

(1-7-5) نتائج التحليل الوصفي للعبارات المتعلقة بفروض الدراسة

من خلال توضيح نتائج التكرارات والنسب المئوية والوسط الحسابى والانحراف المعياري لهذه العبارات (ملحق البحث).

بالنسبة لضوابط الرقابة العامة: يشير التحليل المبدئي للمتوسطات إلى أن هناك اتجاه عام من أفراد عينة الدراسة على الموافقة على العبارات الخاصة بضوابط الرقابة العامة، حيث يتضح أن المتوسط العام للعبارات بلغ 4.1476 وهو متوسط مرتفع. يوضح هذا المتوسط أهمية تطبيق الضوابط الرقابية العامة بمكوناتها في نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية والنظم المكمله له. يتضح من الجدول أيضاً من التكرارات والنسب المئوية لاستجابات عينة الدراسة حول المحور الخاص بضوابط الرقابة العامة، أن العبارة "تستخدم كلمة سر خاصة لكل موظف للوصول للنظام والتأكد دائماً على التزام أصحاب التوقيع الأول والثاني على عدم تداول أو تسليم التوكن أو الرقم السرى الخاص بهم" جاءت بأعلى متوسط حسابى 4.6250 وانحراف معيارى 0.6250. باجمالى موافق وموافق بشدة 61 مفردة، يليه في الأهمية العبارة "يمنع مدخل بيانات الدفع الالكتروني من القيام بأى مسئولية على نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية" بمتوسط حسابى 4.5 وانحراف معيارى 0.829 باجمالى موافق وموافق بشدة 57 مفردة. ثم يليه "يوجد فريق دعم فنى متخصص لاستعادة تشغيل النظام في حالة وقوع أى كارثة" بمتوسط

حسابي 4.4531 وانحراف معياري 0.7274 باجمالى موافق وموافق بشدة 57 مفردة أيضاً. يؤكد ما سبق على أهمية فصل الوظائف والمهام بين القائمين على نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية والنظم المكمله له بالإضافة إلى أهمية وجود كلمات سر خاصة بالعاملين في تلك النظم مما يساعد ذلك على أهمية تضمين تلك الضوابط داخل تلك النظم، بالإضافة إلى أهمية وجود فريق فنى لاستعادة النظام في حالة وجود أى كوارث مما يؤكد على أهمية أمن نظم المعلومات. لذا يؤكد استكشاف البيانات السابقة أهمية كل من الرقابة التنظيمية وأمن البيانات ومنع الوصول المباشر للحاسب بدرجة كبيرة داخل نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية والنظم المكمله له. كما يتضح من التكرارات والنسب المئوية لاستجابات عينة الدراسة أن العبارة "مشاركة مستخدمى النظام في عملية تطوير النظام الحكومى" هى أقل العبارات بمتوسط حسابي 3.438 وانحراف معياري 0.827 باجمالى موافق وموافق بشدة 32 مفردة، في حين أن العبارة "تغيير مواقع عمل الموظفين كل فترة" أعلى قليلاً بمتوسط حسابي 3.563 وانحراف معياري 0.808 باجمالى موافق وموافق بشدة 38 مفردة. يرجع انخفاض نسب هاتين العبارتين إلى أن عملية تطوير نظام معلومات المحاسبة الحكومية الالكترونية تعد عملية معقدة ويتم من خلالها بالاستعانة بأفضل الكوادر في مجال تطوير نظم المعلومات وأكثرهم خلفية علمية وعملية للمشاركة في تطوير النظام ولا يتم الاستعانة بكافة الموظفين مستخدمى تلك النظم. كما أنه نتيجة لحدثة استخدام تلك النظم قد لا يتم تغيير مواقع عمل الموظفين على فترات قصيرة إلا بعد التأكد من المامهم بالمهام الموكله بهم وفهم النظم جيداً. لذا يتضح مما سبق توافر ضوابط الرقابة العامة في تلك النظم ويجب ذلك على السؤال الأول للبحث فيما يتعلق بتلك الضوابط.

بالنسبة لضوابط الرقابة التطبيقية: يشير التحليل المبدئي للمتوسطات إلى أن هناك اتجاه عام من أفراد عينة الدراسة على الموافقة على العبارات الخاصة بضوابط الرقابة التطبيقية. يتضح أن المتوسط العام للعبارات بلغ 4.3372 وهو متوسط مرتفع جداً. يوضح هذا المتوسط أهمية تطبيق ضوابط الرقابة التطبيقية بمكوناتها لنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية والنظم المكمله له. يتضح أيضاً من التكرارات والنسب المئوية لاستجابات عينة الدراسة حول المحور الخاص بضوابط الرقابة التطبيقية، أن العبارة "يتم التحقق من دقة وصحة مخرجات نظام المعلومات المحاسبى المطبق" جاءت بأعلى متوسط حسابي 4.5781 وانحراف معياري 0.6074 باجمالى موافق وموافق بشدة 60 مفردة، يليه في الأهمية العبارة "يتم التأكد دائماً من ضبط الأرصدة الدفترية يومياً مع تقرير الحسبة اليومية المستخرجة من مسئول إدارة المعلومات المالية الحكومية" بمتوسط حسابي 4.5156 وانحراف معياري 0.6122 باجمالى موافق وموافق بشدة 62 مفردة. لذا يتضح من استكشاف البيانات السابقة أهمية كل من الرقابة على العمليات التشغيلية والرقابة على المخرجات بدرجة كبيرة داخل نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية والنظم المكمله له. كما يتضح من التكرارات والنسب المئوية لاستجابات عينة الدراسة أن العبارة "تقييم مخرجات نظام المعلومات المحاسبى الناتج عن تطبيق المنظومة بشكل دورى" هى أقل العبارات بمتوسط حسابي 4.125 وانحراف معياري 0.857 ولكنها في نفس الوقت تمثل اتجاه مفردات عينة الدراسة على الموافقة وذلك باجمالى موافق وموافق بشدة 49 مفردة. لذا يؤكد ما سبق على أهمية وجود ضوابط الرقابة التطبيقية داخل نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية والنظم المكمله له ويجب ذلك على السؤال الأول للبحث فيما يتعلق بتوافر ضوابط الرقابة التطبيقية في تلك النظم.

وأخيراً بالنسبة لجودة التقارير المالية: يشير التحليل المبدئي للمتوسطات إلى أن هناك اتجاه عام من أفراد عينة الدراسة على الموافقة على العبارات الخاصة بجودة التقارير المالية، حيث يتضح أن المتوسط العام للعبارات بلغ 4.199 وهو متوسط مرتفع. يوضح هذا المتوسط أهمية جودة التقارير المالية كـمخرج هام من مخرجات نظام المعلومات المحاسبى. يتضح من التكرارات والنسب المئوية لاستجابات عينة الدراسة حول المحور الخاص بجودة التقارير المالية، أن العبارة "يتيح نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية ونظام الدفع والتحويل الإلكتروني معلومات دقيقة" جاءت بأعلى متوسط حسابى 4.4531 وانحراف معيارى 0.7892 باجمالى موافق وموافق بشدة 57 مفردة، يليه فى الأهمية العبارة "يوفر نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية ونظام الدفع والتحويل الإلكتروني معلومات تساعد على اتخاذ قرارات أكثر رشداً" بمتوسط حسابى 4.406 وانحراف معيارى 0.824 باجمالى موافق وموافق بشدة 58 مفردة. كما يتضح من التكرارات والنسب المئوية لاستجابات عينة الدراسة أن العبارة "توفر التقارير المالية معلومات مكتملة تغطى جميع جوانب النشاط الذى تطبقه" هى أقل العبارات بمتوسط حسابى 3.484 وانحراف معيارى 0.984 باجمالى موافق وموافق بشدة 33 مفردة، فى حين أن العبارة "يساعد نظام المعلومات الحالى على التنبؤ بالأحداث المالية المرتبطة بالنشاط المستقبلى" أعلى قليلاً بمتوسط حسابى 3.531 وانحراف معيارى 0.847 باجمالى موافق وموافق بشدة 31 مفردة. وعلى الرغم من انخفاض أهمية العبارتان السابقتان بالنسبة للعبارات الأخرى، إلا أنه يمكن أن تظهر أهميتهما بصورة جلية عند تطبيق موازنة البرامج والأداء. لذا يؤكد ما سبق على أهمية اتسام مخرجات نظام المعلومات المحاسبى الحكومى- التقارير المالية- بالجودة.

(2-7-5) الاختبارات الاحصائية المرتبطة بفرضى الدراسة

ذكرت الباحثة سابقاً أن البيانات التى تختبر الفرضين تتبع التوزيع الطبيعى، وبالتالى يتم إجراء الاختبارات المعلمية عليها. تتمثل الاختبارات فى استخدام اختبار الارتباط بيرسون (Obilor And Amadi, 2018)، بالإضافة إلى استخدام اختبار الانحدار المتعدد.

نتائج اختبار الفرض الأول: "يوجد ارتباط معنوى بين استخدام مكونات ضوابط الرقابة الداخلية فى نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية والنظم المكمله له وجوده التقارير المالية". استخدمت الباحثة معامل ارتباط بيرسون لقياس العلاقة بين مكونات ضوابط الرقابة الداخلية (مكونات الرقابة العامة والرقابة التطبيقية) فى نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية المصرى والنظم المكمله له وجوده التقارير المالية. أظهرت نتائج اختبار بيرسون أن جميع العلاقات طردية قوية. يدل ذلك على وجود علاقة طردية معنوية احصائياً بين استخدام ضوابط الرقابة الداخلية فى نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية والنظم المكمله له وجوده التقارير المالية. يعنى ذلك أنه كلما ازداد استخدام ضوابط الرقابة الداخلية فى نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية والنظم المكمله له، ازدادت جودة التقارير المالية والعكس صحيح.

وبالنسبة لعلاقة مكونات الرقابة العامة بجودة التقارير المالية يتضح من الجدول (3) وجود علاقة معنوية بين تلك المكونات وجوده التقارير المالية وأن أكثر تلك المكونات هى منع الوصول المباشر للحاسب الآلى يليه أمن البيانات والرقابة التنظيمية وهو ما أكده أيضاً التحليل الوصفى للبيانات. قد يرجع ذلك إلى أن البيانات والمعلومات

الخاصة بالمحاسبة الحكومية يجب أن تتسم بالسرية وأن يتم حماية تلك البيانات والمعلومات من قبل جهات أمنية متخصصة تمنع من وصول أى شخص غير مخول له باستخدام تلك البيانات والمعلومات، بالإضافة إلى أهمية الرقابة التنظيمية في التقسيم الواضح للمسئوليات مما لا يؤدي إلى وجود فساد مالى وإدارى في الوحدات الحكومية (حمادة، 2009؛ على؛ بدر، 2014؛ 2019؛ Rashedi and Dargahi, 2019; Simkin et al., 2012).

وبالنسبة لعلاقة مكونات ضوابط الرقابة التطبيقية بجودة التقارير المالية، يتضح من الجدول (3) أيضاً وجود علاقة طردية ومعنوية بين تلك المكونات وجودة التقارير المالية وأن أكثر تلك المكونات هي الرقابة على المخرجات يليه الرقابة على العمليات التشغيلية ثم الرقابة على المدخلات وهو ما أكده أيضاً التحليل الوصفي للبيانات. قد يرجع ذلك إلى أهمية تطبيق تلك النظم في تحسين جودة التقارير المالية والتغلب على عيوب نظام معلومات المحاسبة الحكومية اليدوى (التقليدى) من خلال الامداد بالمعلومات في الوقت المناسب وبجودة عالية وفي الوقت المناسب. يتم ذلك من خلال التحقق من دقة وصحة مخرجات النظام المحاسبى ومقارنتها بالمستندات الأصلية مما يؤدي إلى زيادة جودة التقارير المالية، بالإضافة إلى أهمية تلك النظم في توفير الضوابط الرقابية على المدخلات والعمليات التشغيلية لما لهم من دور هام أيضاً في زيادة جودة التقارير المالية.

جدول 4: علاقة الارتباط بين مكونات ضوابط الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية

| معامل الارتباط | الدلالة الاحصائية | الضوابط الرقابية التطبيقية | معامل الارتباط | الدلالة الاحصائية | الضوابط الرقابية العامة |
|----------------|-------------------|--------------------------------|----------------|-------------------|---------------------------|
| 0.472 | 0.00 | الرقابة على المدخلات | 0.656 | 0.00 | رقابة تنظيمية |
| 0.450 | 0.00 | الرقابة على العمليات التشغيلية | 0.722 | 0.00 | توثيق وتطوير النظام |
| 0.510 | 0.00 | الرقابة على المخرجات | 0.767 | 0.00 | منع الوصول المباشر للحاسب |
| 0.500 | 0.00 | | | | أمن البيانات |

نتائج اختبار الفرض الثانى: "يوجد تأثير معنوى لضوابط الرقابة الداخلية فى نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية والنظم المكمله له على جودة التقارير المالية". قامت الباحثة باستخدام نموذج الانحدار الخطى المتعدد لاختبار مدى وجود تأثير معنوى لضوابط الرقابة الداخلية فى تلك النظم على جودة التقارير المالية (جدول رقم 4)، والذى اعتبر فيه متغيرات الضوابط الرقابية العامة والضوابط الرقابية التطبيقية بمكوناتهم كمتغيرات تفسيرية ومتغير جودة التقارير المالية كمتغير تابع. أظهرت نتائج نموذج الانحدار أن نموذج الانحدار معنوى وذلك من خلال قيمة (ف) البالغة (12.798) بدلالة (0.00) أصغر من مستوى المعنوية (0.05). تفسر النتائج أن المتغيرات المفسرة تفسر 46.2% من التباين الحاصل فى جودة التقارير المالية وذلك بالنظر الى معامل التحديد (R^2). كما جاءت قيمة بيتا التى توضح العلاقة بين جودة التقارير المالية والرقابة التنظيمية بقيمة (0.360) ذات دلالة احصائية حيث يمكن استنتاج ذلك من قيمة (ت) والدلالة المرتبطة بها. ويعنى ذلك أنه كلما تحسنت الرقابة التنظيمية بمقدار وحدة واحدة تحسنت جودة التقارير المالية بمقدار (0.360) وحدة. وكذلك جاءت قيمة بيتا لمتغير توثيق وتطوير النظام بقيمة (0.239) دال احصائياً فكلما زاد توثيق وتطوير النظام بمقدار وحدة واحدة زادت جودة التقارير المالية بمقدار (0.239) وحدة. وكذلك جاءت قيمة بيتا لمتغير منع الوصول للنظام بقيمة (0.311) دال احصائياً فكلما زاد منع الوصول للنظام بمقدار وحدة واحدة زادت جودة التقارير المالية بمقدار (0.311)

وحدة. وكذلك جاءت قيمة بيتا لمتغير أمن البيانات بقيمة (0.185) دال احصائياً فكلما زاد أمن البيانات بمقدار وحدة واحدة زادت جودة التقارير المالية بمقدار (0.185) وحدة. وكذلك جاءت قيمة بيتا لمتغير مرحلة المدخلات بقيمة (0.113) دال احصائياً فكلما زادت قيمة المدخلات بمقدار وحدة واحدة زادت جودة التقارير المالية بمقدار (0.113) وحدة. وكذلك جاءت قيمة بيتا لمتغير مرحلة التشغيل بقيمة (0.238) دال احصائياً فكلما زادت قيمة مرحلة التشغيل بمقدار وحدة واحدة زادت جودة التقارير المالية بمقدار (0.238) وحدة. وأخيراً جاءت قيمة بيتا لمتغير مرحلة المخرجات بقيمة (0.504) دال احصائياً فكلما زادت قيمة المخرجات بمقدار وحدة واحدة زادت جودة التقارير المالية بمقدار (0.504) وحدة. كما يوضح الجدول نتائج اختبار التعددية الخطية حيث كشفت النتيجة أن عامل تضخم التباين لكل المكونات أقل من 3 مما يشير إلى عدم وجود مشكلة تعددية خطية بين متغيرات النموذج. لذا تخلص الباحثة مما سبق إلى قبول الفرض الثاني للبحث أي وجود تأثير معنوي لضوابط الرقابة الداخلية لنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية والنظم المكمله له على جودة التقارير المالية.

جدول 5: تحليل الانحدار المتعدد لاختبار الفرض الثاني للبحث

| المتغير التابع | المتغيرات المفسرة | ر | ر ² | قيمة ف | دلالة ف | بيتا | قيمة ت | دلالة ت | معامل تضخم التباين |
|----------------|-------------------|-------|----------------|--------|---------|-------|--------|---------|--------------------|
| رقابة تنظيمية | | 0.682 | 0.462 | 12.798 | 0.00 | 0.360 | 2.607 | 0.012 | 1.271 |
| توثيق وتطوير | | | | | | 0.239 | 1.732 | 0.04 | 1.413 |
| جودة | منع الوصول | | | | | 0.311 | 2.837 | 0.006 | 1.33 |
| التقارير | أمن البيانات | | | | | 0.185 | 1.612 | 0.042 | 1.474 |
| المالية | مدخلات | | | | | 0.113 | 0.874 | 0.042 | 1.56 |
| | تشغيل | | | | | 0.238 | 1.740 | 0.02 | 2 |
| | مخرجات | | | | | 0.504 | 3.011 | 0.004 | 1.5 |

(3-7-5) تحليل التباين أحادي الاتجاه (ANOVA test)

يتم استخدام تحليل التباين وذلك لقياس معنوية الفرق بين آراء عينة الدراسة من جانب الحصول على دراسات عليا، والمسعى الوظيفي، وعدد سنوات الخبرة في مجال العمل وذلك كالآتي:

(1-3-7-5) اختبار معنوية الفرق بين آراء عينة الدراسة وفقاً للحصول على الدراسات العليا

يتم قياس معنوية الفرق في آراء عينة الدراسة من جانب الحصول على الدراسات العليا، كما هو موضح في الجدول التالي.

جدول 6: نتائج تحليل التباين وفقاً للحصول على الدراسات العليا

| مصدر التباين | درجات الحرية | مجموع المربعات | متوسط المربعات | ف المحسوبة | مستوى الدلالة الاحصائية | القرار |
|----------------|--------------|----------------|----------------|------------|-------------------------|--------|
| بين المجموعات | 2 | 0.3773 | 0.1886 | 2.09 | 0.138 | غير |
| داخل المجموعات | 35 | 3.1543 | 0.0901 | | | معنوي |
| الكل | 37 | 3.5316 | | | | |

من الجدول السابق يتضح أن مستوى الدلالة الاحصائية يساوى 0.138 وهو أكبر من مستوى المعنوية 0.05 ، ويدل ذلك على عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية بين آراء عينة الدراسة من جانب الحصول على الدراسات العليا حول تأثير ضوابط الرقابة الداخلية في نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية والنظم المكمله له على جودة التقارير المالية.

(2-3-7-5) اختبار معنوية الفرق بين آراء عينة الدراسة وفقاً للمسمى الوظيفي

يتم قياس معنوية الفرق في آراء عينة الدراسة من جانب المسمى الوظيفي، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول 7: نتائج تحليل التباين وفقاً للمسمى الوظيفي

| مصدر التباين | درجات الحرية | مجموع المربعات | متوسط المربعات | ف المحسوبة | مستوى الدلالة الاحصائية | القرار |
|----------------|--------------|----------------|----------------|------------|-------------------------|--------|
| بين المجموعات | 2 | 0.182 | 0.091 | 0.77 | 0.467 | غير |
| داخل المجموعات | 61 | 7.238 | 0.118 | | | معنوي |
| الكل | 63 | 7.420 | | | | |

من الجدول السابق يتضح أن مستوى الدلالة الاحصائية يساوى 0.467 وهو أكبر من مستوى المعنوية 0.05 ، ويدل ذلك على عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية بين آراء عينة الدراسة من جانب المسمى الوظيفي حول تأثير ضوابط الرقابة الداخلية في نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية والنظم المكمله له على جودة التقارير المالية.

(3-3-7-5) اختبار معنوية الفرق بين آراء عينة الدراسة وفقاً لعدد سنوات الخبرة في مجال العمل

يتم قياس معنوية الفرق في آراء عينة الدراسة من جانب الخبرة في مجال العمل، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول 8: نتائج تحليل التباين وفقاً لعدد سنوات الخبرة في مجال العمل

| مصدر التباين | درجات الحرية | مجموع المربعات | متوسط المربعات | ف المحسوبة | مستوى الدلالة الاحصائية | القرار |
|----------------|--------------|----------------|----------------|------------|-------------------------|--------|
| بين المجموعات | 2 | 0.068 | 0.034 | 0.28 | 0.754 | غير |
| داخل المجموعات | 61 | 7.352 | 0.121 | | | معنوي |
| الكل | 63 | 7.420 | | | | |

من الجدول السابق يتضح أن مستوى الدلالة الاحصائية يساوى 0.754 وهو أكبر من مستوى المعنوية 0.05 ، ويدل ذلك على عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية بين آراء عينة الدراسة من جانب عدد سنوات الخبرة في مجال العمل حول تأثير ضوابط الرقابة الداخلية في نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية والنظم المكمله له على جودة التقارير المالية.

مما سبق نستنتج أنه تم قبول الفرض البديل القائل بأنه يوجد تأثير معنوي لضوابط الرقابة الداخلية في نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية والنظم المكمله له على جودة التقارير المالية في الوحدات الحكومية وذلك بدرجة ثقة 95%، ولا تختلف تلك النتائج باختلاف الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة (المستوى التعليمي أو الحصول على دراسات عليا أو المسمى الوظيفي أو عدد سنوات الخبرة). ويؤكد على ذلك أيضاً قرار رئيس مجلس الوزراء 1736 لسنة 2021 الصادر بتاريخ 25 يوليو 2021 بشأن إلزام جميع الهيئات العامة الاقتصادية وعدم اقتصار الأمر على الوحدات الحكومية الخدمية بتطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية وفقاً للبرنامج

الزمنى الذى يعتمد عليه وزير المالية؛ لما لتلك النظم من أثر ايجابى ومعنوى لزيادة جودة التقارير المالية والقضاء على الفساد المالى (قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1736، 2021).

(6) خلاصة ونتائج وتوصيات البحث والبحوث المستقبلية

استهدف البحث التعرف على تأثير ضوابط الرقابة الداخلية فى نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية والنظم المكمله له على جودة التقارير المالية، من خلال استخدام المقاييس الخاصة بكل من ضوابط الرقابة العامة وضوابط الرقابة التطبيقية. يمكن تلخيص أهم نتائج البحث النظرية والميدانية على النحو التالى: لا يتناسب تطبيق نظام معلومات المحاسبة الحكومية اليدوى (التقليدى) مع تطبيق الحكومة الإلكترونية، حيث يؤدى تطبيقه إلى تأخر الأعمال وتأخر اصدار التقارير المالية بالاضافة إلى عدم فعالية الرقابة المالية. حيث أن عدم فعالية نظم الرقابة المالية ووجود خلل وأوجه قصور فى نظم المعلومات المحاسبية تعد عوامل ميسرة لتحقيق الفساد المالى. لذا أوضحت الدراسات أهمية تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية والنظم المكمله له على فعالية الرقابة المالية وتحسين جودة التقارير المالية. كما بذلت وزارة المالية المصرية جهوداً جلية لاصدار التشريعات والكتب الدورية وبناء البنية التحتية لتطبيق تلك النظم، مما يساعد على زيادة فعالية الرقابة المالية. كما توصلت نتائج الدراسة الميدانية إلى أهمية تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية والنظم المكمله له فى تحسين جودة التقارير المالية الناتجة عن تحسين التشغيل الإلكتروني للمعاملات المالية وتوافر ضوابط الرقابة الداخلية فى تلك النظم وهو ما لم توضحه الدراسات السابقة. لذا يتضح من الدراسة أهمية توافر كل من ضوابط الرقابة العامة وضوابط الرقابة التطبيقية داخل نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية والنظم المكمله له فى زيادة جودة التقارير المالية فى الوحدات الحكومية.

استكمالاً لأهمية تلك النظم توصى الباحثة بضرورة التطبيق الفعلى لميكنة شئون العاملين والأجور، مما يساعد على الدقة فى احتساب مستحقات العاملين وتكاملها مع نظام إدارة المعلومات المالية والنظم المكمله لها مما يساعد على احكام الرقابة على بنود الصرف وسهولة استخراج التقارير وزيادة جودة التقارير المالية المرتبطة برواتب الموظفين. بالاضافة إلى أهمية ميكنة المشتريات والمخازن وتكاملهم مع باقى النظم لتسهيل الرقابة والمراجعة الداخلية، من خلال زيادة ترابط البيانات ببعضها البعض عبر تلك المنظومة ومما يؤدى فى نهاية الأمر إلى تحسين جودة التقارير المالية فى الوحدات الحكومية.

فى ضوء ما توصل اليه البحث من نتائج وتوصيات، فقد ظهرت بعض المجالات البحثية المرتبطة بموضوع البحث والتى يمكن تناولها فى البحوث المستقبلية ومنها: دراسة أثر ضوابط الرقابة الداخلية على نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية فى الوحدات الحكومية وجودة التقارير المالية. دراسة عوامل النجاح الحرجة لتطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية والنظم المكمله له. وكذلك دراسة أثر تدريب مستخدمى تلك النظم على جودة التقارير المالية. وأخيراً دراسة مقارنة بين ضوابط الرقابة الداخلية داخل النظام المحاسبى الحكومى وجودة التقارير المالية فى الوحدات الحكومية قبل وبعد تطبيق المنظومة المتكاملة.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

- أحمد، أحمد العيسوى فؤاد (2020). أثر تطبيق نظام معلومات إدارة مالية الحكومة GFMIS على فاعلية الرقابة المالية- دراسة ميدانية، رسالة ماجستير. جامعة المنصورة، كلية التجارة.
- الإستراتيجية الوطنية للأمن السيبرانى (2017). المجلس الأعلى للأمن السيبرانى، رئاسة مجلس الوزراء، جمهورية مصر العربية.
- الجمال، جهان عبد المعز (2014). المراجعة في البيئة الإلكترونية، الطبعة الأولى. لبنان: دار الكتاب الجامعى.
- الحربى، مشارى سعد (2017). دور نظام المعلومات المحاسبى الحكومى فى الكويت بتحقيق أهداف الرقابة الداخلية فى ظل تخطيط الموارد المؤسسية، رسالة دكتوراه. جامعة العلوم الإسلامية العالمية، كلية الدراسات العليا، الأردن.
- العبادى، إبراهيم يوسف (2014). دور نظام الرقابة الداخلية فى الوحدات الحكومية الأردنية فى ضبط الإنفاق الحكومى- دراسة ميدانية على الوحدات الحكومية فى محافظة جرش. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية. 2 (22)، 263-288.
- القانون رقم 127 (1981) بشأن المحاسبة الحكومية.
- القانون رقم 182 (2018). باصدار قانون تنظيم التعاقدات التى تبرمها الجهات العامة. الجريدة الرسمية، (39) مكرر.
- القرعان، يوسف عطا الله (2016). أثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية فى تنفيذ العمليات المحاسبية فى الوحدات الإدارية الحكومية الأردنية، رسالة ماجستير. جامعة آل البيت، كلية إدارة المال والأعمال، الأردن.
- تعلم، سوزان عبد المحسن (2020). دراسة تحليلية لأهم اتجاهات تطوير نظام المحاسبة الحكومية فى ضوء مبادئ الحوكمة باستخدام برنامج GFMIS-دراسة حالة، رسالة ماجستيرمهنى فى المحاسبة، جامعة بنها، كلية التجارة.
- جبريل، جبريل فاروق حسين (2014). أثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية على تميز الأداء المالى الحكومى فى الأردن، رسالة ماجستير. جامعة الزرقاء، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، عمادة البحث العلمى والدراسات العليا، الأردن.
- حافظ، سماح طارق (2021). الدور المعدل للتدريب فى العلاقة بين استخدام نظام إدارة معلومات مالية الحكومة GFMIS وفعالية الرقابة الداخلية فى الوحدات الحكومية المصرية-دراسة ميدانية. مجلة الفكر المحاسبى، (25)2، 320-370.

حمادة، رشا (2010). أثر الضوابط الرقابية العامة لتنظيم المعلومات المحاسبية الالكترونية في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية-دراسة ميدانية. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 1 (26)، 305-334.

ربيع، أسامة (2009). التحليل الإحصائي للمتغيرات المتعددة باستخدام SPSS. جامعة المنوفية: كلية التجارة بالسادات.

ربيع، مروة؛ حسن، شريفة؛ المنياوي، مصطفى؛ جورج، عماد؛ فؤاد، بسام؛ مختار، السيدة؛ مرتضى، ربهام؛ الأباصيري، بسمة؛ زكي، نهى؛ خميس، محمد (2021). المحاسبة الحكومية في ضوء منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني للمعاملات الحكومية. جامعة الإسكندرية: قسم المحاسبة والمراجعة- كلية التجارة.

صندوق النقد الدولي (2020). تقرير مرصد "التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية" - التقنيات المالية في مجال الدفع الإلكتروني في قطاع التجزئة (Fintech Electronic Retail Payment). (1)، 1-49.

طميرة، سامى حسنى (2021). القياس المحاسبي لعائد الإنفاق العام لترشيد قرارات تخصيص النفقات باستخدام أساس الاستحقاق في القطاع الحكومي الخدمي، رسالة دكتوراه. جامعة القاهرة، كلية التجارة.

عبد العزيز، حمدي نجيب (2020). تقييم فاعلية النظام المحاسبي الحكومي في ظل تطبيقات أوراكل بالتطبيق على جامعة مدينة السادات، رسالة ماجستير في العلوم التجارية. جامعة المنوفية، كلية التجارة.

عبد العزيز، وليد عبد الله (2017). أثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية على كفاءة إدارة المالية العامة في مصر، رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية. معهد التخطيط القومي.

على، مفيد الشيخ؛ بدر، محمد رجب (2015). مدى توافر الضوابط الرقابية على تطبيقات نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية وأثرها على جودة الأرباح "دراسة تطبيقية على المصارف الفلسطينية المدرجة أسهمها في البورصة. مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية والاقتصادية، المجلد الأول - (2)، 338-375.

فرحات، مؤمن (2021). أثر تطبيق نظام GFMIS على خصائص المعلومات المحاسبية كمدخل لتحسين جودة التقارير المالية (دليل تطبيقي من وزارة المالية المصرية). مجلة المحاسبة والمراجعة لاتحاد الجامعات العربية، (1)، 280-376.

قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1736 (2021)، الجريدة الرسمية، (29) تابع هـ، (25) 2021.

كمال، إيريني أكرم (2021). فاعليات تطبيق أساليب ومدخل الهندسة المالية على القطاع الحكومي المصري بهدف رفع كفاءة الأداء المالي. مجلة البحوث المالية والتجارية، 1(22)، 82-101.

مرعى، أحمد هريدي محمد (2019). أثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS على جودة التقارير المالية الحكومية. مجلة الفكر المحاسبي، 490-512.

مصطفى، عبد العزيز السيد؛ كمال، أحمد نبيل (2020). مراجعة نظم المعلومات (مدخل نظري وتطبيقي). جامعة القاهرة: قسم المحاسبة - كلية التجارة.

هاشم، محمد صالح (2010). ضوابط تطوير الرقابة الداخلية المحاسبية بالنظام المحاسبي الحكومي لمواكبة متطلبات الحكومة الالكترونية في مصر. مجلة الفكر المحاسبي، 63-105.

وزارة المالية المصرية (2018). نظام ادارة المعلومات المالية الحكومية **Government Financial Management Information System (GFMIS)** ونظام الدفع والتحصيل الالكتروني GPS، 1-106.

وزارة المالية المصرية (2020). الدليل الموحد لاجراءات الرقابة المالية للجهات الإدارية. (2)، 1-478.

وزارة المالية المصرية (2020). دليل المفتش، 1-197.

وزارة المالية المصرية (2020). دليل ميكنة المالية الحكومية **GFMIS & GPS & GPOS**. (1) (فبراير)، 1-52.

وزارة المالية المصرية (2021). دليل الربط وتكامل الجهات بين مركز الدفع والتحصيل الالكتروني. 1-24.

وزارة المالية المصرية (2021). دليل الربط وتكامل الجهات مع مركز الدفع والتحصيل الالكتروني، 1-23.

وزارة المالية المصرية (2021). كتاب دورى رقم 32 لسنة 2021 بشأن الاجراءات المنظمة لنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية.

وزارة المالية المصرية (2021). كتاب دورى رقم 44 لسنة 2021 بشأن ضوابط استخدام منظومة الدفع الالكتروني.

وزارة المالية المصرية (2021). مصفوفة اللائحة المالية للموازنة والحسابات. إصدار 2021، 1-338.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

A Report by The World Bank Development Research Group (2014). *The Opportunities of Digitizing Payments*. 1-33.

Abdelraheem, A. Hussaien, A.; Mohammed, M. and Elbokhari, Y. (2021). *The Effect of Information Technology on The Quality of Accounting Information*. Accounting, 191–196.

Adeyemi, F. and Olarewaju, O. (2021). Internal Control System and Financial Accountability: An Investigation of Nigerian South-Western Public Sector. *Economic Development Models of Emerging Countries*, 245-261.

Afiah, N. and Azwary, P. (2015). *The Effect of the Implementation of Government Internal Control System (GICS) on the quality of Financial Reporting of the Local Government and Its Impact on The Principles of Good Governance: A Research In District, City, and Provincial Government In South Sumatera*. Procedia- Social and Behavioral Sciences 211, 811-818.

Ajao., O. and Oluwadamilola, A. (2020). Internal Control Systems and Quality of Financial Reporting in Insurance Industry in Nigeria. *Journal of Finance and Accounting*, 8(5), 212-220.

- Ajide, F. (2020). Can Financial Inclusion Reduce the Presence of Corruption? Evidence from Selected Countries in Africa. *International Journal of Social Economics*, 11 (47), 1345-1362.
- Al-Attar, K. (2021). *The Effect of Accounting Information System on Corporate Governance*. *Accounting* 7, 99–110.
- Al-Kasswna, R. (2012a). Study and Evaluation of Government Electronic Accounting Information Systems - A Field Study in The Hashemite Kingdom of Jordan. *Research Journal of Finance and Accounting*, 3 (4), 88-103.
- Al-Kasswna, R. (2012b). The of E-Government Role in The Development of Government Accounting Information System -Analytical Theoretical Paper. *Research Journal of Finance and Accounting*, 3 (5), 30-45.
- Baiju, S. and Challa, R. (2016). Digitisation of Payments- A Step Towards Digital India Movement. *International Journal of Current Research and Academic Review*, ISSN: 2347-3215, 4 (12), 8-26.
- Ballesteros, B.; Santis, S. and Bisogno, M. (2021). Public-Sector Financial Management and Egovernment: The Role Played by Accounting Systems. *International Journal of Public Administration*, 1-16.
- Bawole, J. and Adjei-Bamfo, P. (2019). Public Procurement for Public Financial Management in Africa: Agency Theory Lenses. Springer Nature Switzerland AG 2019, A. Farazmand (Ed.), *Global Encyclopedia Of Public Administration, Public Policy, and Governance*, 1-8, https://doi.org/10.1007/978-3-319-31816-5_3860-1.
- Bawono, I.; Suroso, A. and Yuniarso, G. (2021). Assessing Effect of The Factors That Influence Financial Reporting Information Quality. *AKRUAL: Journal Akuntansi*, 2(12), 107-116.
- Bono, Z. (2020). The Impact of Government Expenditure and Financial Inclusion on Inclusive Growth in Ethiopia. *International Journal of Research in Business Studies and Management*, 3 (7), 01-09, ISSN 2394-5931.
- Cangiano, M.; Gelb, A. and Goodwin-Groen R.(2017). *Integration of Government Digitalization and Public Financial Management-Initial Evidence*. In Gupta. Sanjeev., Keen. Michael, Shah. Alpa, And Verdier. Geneviève. *Digital Revolutions in Public Finance*(279-302). Washington: International Monetary Fund, Publication Services.

- Chado, H. (2015). The Effect of Integrated Financial Management Information System on The Financial Management of Public Sector in Kenya (*Master Dissertation*). University of Nairobi.
- Demirhan, H. (2020). *Government Financial Management Information Systems 12 Integrated Public Financial Management Information Systems in Turkey*. In Kiral, Halis, Tekin, Akdemir. Public Financial Management Reforms in Turkey: Progress and Challenges (215-230). (1), Springer Nature Singapore Pte Ltd.
- Diamond J. and Khemani, P. (2006). *Introducing Financial Management Information Systems in Developing Countries*. 97-132.
- Fernandez, D.; Zainol, Z. and Ahmed, H. (2017). *The Impact of ERP Systems on Public Sector Organizations*. *Procedia Computer Science* 111, 31–36.
- Fichers, N. and Naji, L. (2020). Digitalising Person-To- Government Payments. Gsma, 1-36.
- Hamdan, M., (2017). The Compatibility Of (GFMIS) With the Internal Control System. *International Journal of Academic Research In Accounting, Finance And Management Sciences*, 1 (7), 26–40.
- Ivanova, E.; Darinskaya, V.; Andreeva, L. Golovetsky, N. and Borisova, E. (2021). Modeling Accounting Information in the Internal Control System of Enterprises. Springer Nature Switzerland AG 2021, A. V. Bogoviz Et Al. (Eds.), *Frontier Information Technology and Systems Research in Cooperative Economics, Studies In Systems, Decision and Control* 316, https://doi.org/10.1007/978-3-030-57831-2_57.
- Klapper, L. and Singer, D. (2017). The Opportunities and Challenges of Digitizing Government-To- Person Payments. *The World Bank Research Observer*, 2 (32), 211-226.
- Mugaga, S. (2017). The Effects of Integrated Financial Management Information System (IFMIS) on the Financial Statements (*Master Dissertation*). Sosyal Bilimler Enstitüsü Müdürlüğü, Konya.
- Muwemat., J. Phiri (2020). The Impact of Integrated Financial Management Information Systems on Procurement Process in Public Sector in Developing Countries—A Case Of Zambia. *open Journal of Business and Management*, 2020, 8, PP.983-996, <https://www.scirp.org/journal/ojbm> , ISSN Online: 2329-3292, ISSN Print: 2329-3284.

- Nonye, A. and Lazarus, N. (2015). "Role Of E-Payment System in Promoting Accountability in Government Ministries as Perceived by Accounting Education Graduates and Accountants In Ministry of Finance of Ebonyi State. *Journal of Education And Practice* www.Iiste.Org, ISSN 2222-1735 (Paper) ISSN 2222-288X (Online), 6 (26), 87-93.
- Obilor, E. and Amadi, E. (2018). Test for Significance of Pearson's Correlation Coefficient. *International Journal of Innovative Mathematics, Statistics & Energy Policies* 6(1), 11-23.
- Ogunmakin, A. (2020). Effect of Internal Control System on The Accountability of Public Parastatals in Ekiti State. *Journal of Accounting and Financial Management E-ISSN 2504-8856 P-ISSN 2695-2211* (6) 4, 12-23, Www.Iiardpub.Org.
- Rashedi, H. and Dargahi, T. (2019). How Influence the Accounting Information Systems Quality of Internal Control on Financial Reporting Quality. *Journal of Modern Developments in Management and Accounting*, 2 (5), 33-45.
- Romney, M. and Steinbart, P. (2018). *Accounting Information Systems* (222-261). Fourteenth Edition, Pearson Education Limited Edinburgh Gate, Harlow.
- Shannak, R. (2015). Government Financial Management Information System: The Case of The Government of Jordan. 1-23, Available at <https://Www.Researchgate.Net/Publication/275971381>.
- Simkin, M.; Rose, J. and Norman, C. (2012). *Accounting Information Systems* (273-306). Twelfth Edition, John Wiley & Sons, Inc.
- Siqani, S. and Vokshi, N. (2019). The Impact of Accounting Information System on The Effectiveness of Public Enterprises: The Case of Kosovo. *International Journal of Economics and Business Administration*, (II) 3, 106-115.
- Vaidya, M.; Sharma, S. and Ojha, A. (2020). Digital Payment as A Key Enabler of E-Government Services: A Case Study of Chandigarh City (India). *International Journal of Control and Automation* (13) 1, 101-114.
- Wardani, D. and Nugroho, S. (2018). *The Impact of Information Technology on Financial Statement Quality: A Moderating Role of Internal Control System*. ICASI 2018, April 23-24, Medan, Indonesia Copyright © 2018, EAI ISBN: 978-1-63190-162-1, 10-15.

Zakaria, W.; Ilias, N.; Wahab, N. (2017). A Survey on The Impact of Accounting Information System on Tasks Efficiency: Evidence from Malaysian Public Sector Agencies. *International Review of Management and Marketing*, 7(1), 183-190.

ملحق البحث

مجاور الدراسة ونتائج الاحصاء الوصفي المرتبط بها

| الاتجاه العام | الاعتراف المعيارى | المتوسط الحسابى | غير موافق بشدة | غير موافق | معايد | موافق | موافق بشدة | الفترات | | |
|---------------------|-------------------|-----------------|----------------|-----------|-------|-------|------------|-------------------------|----|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| | | | | | | | | الضوابط الرقابية العامة | | |
| رقابة تنظيمية | | | | | | | | | | |
| أوافق بشدة | 0.6295 | 4.2969 | - | - | 6 | 33 | 25 | التكرار | 1 | يوجد تقسيماً وأضعاً للوظائف داخل الوحدة الحكومية التي تعمل بها. |
| | | | - | - | 9.28 | 51.56 | 39.06 | النسبة | | |
| أوافق بشدة | 0.6074 | 4.4219 | - | - | 4 | 29 | 31 | التكرار | 2 | يتم تحديد السلطات والصلاحيات لكل وظيفة بموجب التعليمات والكتب الدورية واللوائح. |
| | | | - | - | 6.25 | 45.31 | 44.48 | النسبة | | |
| أوافق | 0.837 | 3.954 | - | 4 | 12 | 31 | 17 | التكرار | 3 | اختيار الكفاءات المؤهلة علمياً وعملياً وتدريبها على النظام. |
| | | | - | 6.25 | 18.75 | 48.44 | 26.56 | النسبة | | |
| أوافق | 0.808 | 3.563 | 1 | 5 | 20 | 33 | 5 | التكرار | 4 | تغيير مواقع عمل الموظفين كل فترة. |
| | | | 1.56 | 7.81 | 31.25 | 51.56 | 7.81 | النسبة | | |
| أوافق | 0.6816 | 4.1406 | - | 1 | 8 | 36 | 19 | التكرار | 5 | يتم الفصل بين عدد من الوظائف داخل إدارة معالجة البيانات إلكترونياً مثل تشغيل النظم والبرمجة، وتشغيل الجهاز، مكتب الملفات والبرامج. |
| | | | - | 1.56 | 12.5 | 56.25 | 29.69 | النسبة | | |
| أوافق بشدة | 0.829 | 4.5 | 1 | 1 | 5 | 15 | 42 | التكرار | 6 | يُمنع مدخل بيانات الدفع الإلكتروني من القيام بأى مسئولية على نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية. |
| | | | 1.56 | 1.56 | 7.81 | 23.44 | 65.63 | النسبة | | |
| توثيق وتطوير النظام | | | | | | | | | | |
| أوافق بشدة | 0.7071 | 4.250 | - | 2 | 4 | 34 | 24 | التكرار | 7 | يتميز نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية والنظم بأكمله له من دفع وتحصيل الكرونى بالرونه من خلال امكانية إضافة بعض المسئوليات الجديدة على تلك المنظومة لزيادة احكام الرقابة والضبط. |
| | | | - | 3.13 | 6.25 | 53.13 | 37.5 | النسبة | | |
| أوافق | 0.843 | 4.094 | - | 1 | 17 | 21 | 25 | التكرار | 8 | يوجد دليل وإرشادات عامة تتضمن تعليمات تشغيل النظام. |
| | | | - | 1.56 | 26.56 | 32.81 | 39.06 | النسبة | | |
| أوافق | 1.042 | 3.766 | - | 10 | 14 | 21 | 19 | التكرار | 9 | يوجد دليل توثيق يتضمن مخططاً وصيفياً لكل وظيفة من حيث المدخلات، والعمليات، والمخرجات. |
| | | | - | 15.63 | 21.88 | 32.81 | 29.69 | النسبة | | |
| أوافق | 0.827 | 3.438 | - | 9 | 23 | 27 | 5 | التكرار | 10 | مشاركة مستخدمي النظام في عملية تطوير النظام. |
| | | | - | 14.06 | 35.94 | 42.19 | 7.81 | النسبة | | |
| أوافق | 0.901 | 3.750 | - | 8 | 12 | 32 | 12 | التكرار | 11 | توثيق كل التعديلات التي تتم على البرامج. |
| | | | - | 12.5 | 18.75 | 50 | 18.75 | النسبة | | |
| أوافق بشدة | 0.6887 | 4.2031 | - | - | 10 | 31 | 23 | التكرار | 12 | يضمن دليل مخططات التوثيق تدفق البيانات من حيث مصدرها وخط سير البيانات. |
| | | | - | - | 15.63 | 48.44 | 35.94 | النسبة | | |

| الافتتاح العام | الاعتراف المعيارى | المتوسط الحسابى | غير موافق بشدة | غير موافق | معايد | موافق | موافق بشدة | الفترات | |
|----------------|-------------------|-----------------|----------------|-----------|-------|-------|------------|-------------------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| | | | | | | | | الضوابط الرقابية العامة | |
| أوافق بشدة | 0.6230 | 4.6250 | - | 1 | 2 | 17 | 44 | التكرار | 13 تستخدم كلمة سر خاصة لكل موظف للوصول للنظام والتأكد دائماً على الزام اصحاب التوقيع الأول والثاني على عدم تداول أو تسليم التوكيز أو الرقم السرى الخاص بهم. |
| | | | - | 1.56 | 3.13 | 25.56 | 68.75 | النسبة | |
| أوافق بشدة | 0.7949 | 4.438 | - | 2 | 7 | 22 | 33 | التكرار | 14 تستخدم تقنية الجدران النارية لمنع الوصول إلى مكونات النظام. |
| | | | - | 3.13 | 10.94 | 34.38 | 51.56 | النسبة | |
| أوافق بشدة | 0.7537 | 4.2031 | - | 2 | 7 | 31 | 24 | التكرار | 15 تصنيف ملفات البيانات والبرامج إلى عدة مستويات من السرية. |
| | | | - | 3.13 | 10.94 | 48.44 | 37.5 | النسبة | |
| أوافق بشدة | 0.866 | 4.250 | - | 3 | 9 | 21 | 31 | التكرار | 16 توفير اجراءات وتعليمات يتم بموجبها ابعاد الموظفين غير المخولين عن النظام. |
| | | | - | 4.69 | 14.06 | 32.18 | 48.44 | النسبة | |
| أوافق بشدة | 0.8051 | 4.2344 | 1 | 1 | 6 | 30 | 26 | التكرار | 17 يوجد اجراءات رقابية لتأمين الشبكة الداخلية ومتابعة البيانات واكتشاف نقاط الضعف. |
| | | | 1.56 | 1.56 | 9.38 | 46.88 | 40.63 | النسبة | |
| أوافق بشدة | 0.6930 | 4.3594 | - | 1 | 5 | 28 | 30 | التكرار | 18 عدم السماح باستخدام العاسب الا للشخص المصرح لهم بموجب تصريح رسى. |
| | | | - | 1.56 | 7.81 | 43.75 | 46.88 | النسبة | |
| أمن البيانات | | | | | | | | | |
| أوافق بشدة | 0.6326 | 4.4219 | - | - | 5 | 27 | 32 | التكرار | 19 يساعد تطبيق نظام المعلومات العالسى على تحقيق الأمن المعلوماتى عبر المنظومة الرقبية من الأكواد. |
| | | | - | - | 7.81 | 42.19 | 50 | النسبة | |
| أوافق | 0.812 | 4.109 | - | 4 | 6 | 33 | 21 | التكرار | 20 يوجد دليل بالبرامج والملفات المهمة. |
| | | | - | 6.25 | 9.38 | 51.56 | 32.81 | النسبة | |
| أوافق | 0.7881 | 4.1875 | - | 3 | 6 | 31 | 24 | التكرار | 21 يوجد برامج متطورة لحماية الأجهزة والبرمجيات من خطر الفيروسات ، بالإضافة إلى توفير نسخ احتياطية لبرامج النظام وملفاته. |
| | | | - | 4.69 | 9.38 | 48.44 | 37.5 | النسبة | |
| أوافق | 0.909 | 3.953 | 1 | 3 | 13 | 28 | 19 | التكرار | 22 منع الموظفين غير المصرح لهم من الوصول إلى الملفات بطرق غير قانونية. |
| | | | 1.56 | 4.69 | 20.31 | 43.75 | 29.69 | النسبة | |
| أوافق | 1.030 | 4.031 | 2 | 4 | 9 | 24 | 25 | التكرار | 23 تقع مسئولية أمن البيانات أو الملفات تحت اشراف جهاز أمن متخصص . |
| | | | 3.13 | 6.25 | 14.06 | 37.5 | 39.06 | النسبة | |
| أوافق بشدة | 0.7274 | 4.4531 | - | 1 | 6 | 20 | 37 | التكرار | 24 يوجد فريق دعم فنى متخصص لاستعادة تشغيل النظام في حالة وقوع أى كارثة. |
| | | | - | 1.56 | 9.38 | 31.25 | 57.81 | النسبة | |
| جميع الفترات | | | | | | | | | |
| | 0.3141 | 4.1478 | | | | | | | |

| الاتجاه العام | الأصناف المحيارى | المتوسط الضبابى | غير موافق بشدة | غير موافق | متعاد | موافق | موافق بشدة | الفقرات | | |
|--------------------------------|---------------------|--------------------|----------------------|--------------|-------|-------|---------------|---------|--------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| | | | | | | | | التكرار | النسبة | |
| الرقابة على المدخلات | | | | | | | | | | |
| أوافق بشدة | 0.7916 | 4.3281 | - | 2 | 7 | 23 | 32 | التكرار | 25 | بتم طباعة الحسبة اليومية للبيود للرحلة من المنظومة ومراجعتها مع الدفاتر الورقية. |
| | | | - | 3.13 | 10.94 | 35.94 | 50 | النسبة | | |
| أوافق بشدة | 0.7083 | 4.3281 | - | 1 | 6 | 28 | 29 | التكرار | 26 | تحفظ المستندات الأصلية في ملفات الرجوع إليها عند الحاجة، بالإضافة إلى التأكد من اعتماد أي عملية قبل إدخالها إلى الحاسب الألى . |
| | | | - | 1.56 | 9.38 | 43.75 | 45.31 | النسبة | | |
| أوافق بشدة | 0.7597 | 4.2188 | - | 3 | 4 | 33 | 24 | التكرار | 27 | توجد رقابة كافية لاكتشاف أي نقص في بيانات المدخلات. |
| | | | - | 4.69 | 6.25 | 51.56 | 37.5 | النسبة | | |
| أوافق بشدة | 0.5482 | 4.3906 | - | - | 2 | 35 | 27 | التكرار | 28 | بتم مطابقة السجل الإجمالي للحسابات مع السجلات الفردية وبيع استمارة 73 ع.ح. |
| | | | - | - | 3.13 | 54.69 | 42.19 | النسبة | | |
| أوافق بشدة | 0.7900 | 4.4688 | - | 2 | 6 | 16 | 40 | التكرار | 29 | لا يسمح النظام المحاسبي الحكومي بالخروج من النظام الا في حالة تطابق بين جاني المدين والدائن. |
| | | | - | 3.13 | 9.38 | 25 | 62.5 | النسبة | | |
| أوافق بشدة | 0.7220 | 4.2969 | - | - | 10 | 25 | 29 | التكرار | 30 | بتم استخدام شاشات خاصة لكل مسئولية حسب الاختصاصات. |
| | | | - | - | 15.63 | 39.06 | 45.31 | النسبة | | |
| أوافق بشدة | 0.7152 | 4.3594 | - | 1 | 6 | 26 | 31 | التكرار | 31 | تستخدم نماذج الرقابة متضمنة عدد المستندات ومجموع القيم عند ارسال البيانات للتشغيل الإلكتروني |
| | | | - | 1.56 | 9.38 | 40.63 | 48.44 | النسبة | | |
| أوافق بشدة | 0.836 | 4.359 | - | 3 | 6 | 20 | 35 | التكرار | 32 | التأكد من اعتماد أي عملية قبل إدخالها للحاسب أو اللاب توب |
| | | | - | 4.69 | 9.38 | 31.25 | 54.69 | النسبة | | |
| الرقابة على العمليات التشغيلية | | | | | | | | | | |
| أوافق بشدة | 0.5283 | 4.4531 | - | - | 1 | 33 | 30 | التكرار | 33 | التأكد من سلامة الأوامر والتعليمات وسلامة أوامر التشغيل المحاسبية المستخدمة بمعالجة البيانات الأولية. |
| | | | - | - | 1.56 | 51.56 | 46.88 | النسبة | | |
| أوافق بشدة | 0.6122 | 4.5156 | - | 1 | 1 | 26 | 36 | التكرار | 34 | بتم التأكد دائماً من ضبط الأرصدة الدفترية يومياً مع تقرير الحسبة اليومية المستخرجة من مسئول إدارة المعلومات المالية الحكومية. |
| | | | - | 1.56 | 1.56 | 40.63 | 56.25 | النسبة | | |
| أوافق بشدة | 0.7327 | 4.2031 | - | 2 | 6 | 33 | 23 | التكرار | 35 | توفير ضوابط كافية لمعالجة البيانات المصممة. |
| | | | - | 3.13 | 9.38 | 51.56 | 35.94 | النسبة | | |
| أوافق بشدة | 0.7388 | 4.2188 | - | 2 | 6 | 32 | 24 | التكرار | 36 | تستخدم اجراءات المتابع للتأكد من تشغيل جميع البيانات. |
| | | | - | 3.13 | 9.38 | 50 | 37.5 | النسبة | | |
| أوافق بشدة | 0.960 | 4.219 | 2 | 2 | 6 | 24 | 30 | التكرار | 37 | بتم الإدخال والترحيل على منظومة إدارة المعلومات المالية الحكومية ونظام الدفع والتحصيل الإلكتروني لكل مستند على حده وعدم ادخال وترحيل يوميات مجمعة. |
| | | | 3.13 | 3.13 | 9.38 | 37.5 | 46.88 | النسبة | | |
| أوافق بشدة | 0.7806 | 4.3750 | - | - | 12 | 16 | 36 | التكرار | 38 | يجرى فحص يدوى لمخرجات التشغيل بالإضافة إلى التحقق من الأجماليات بعد التشغيل. |
| | | | - | - | 18.75 | 25 | 56.25 | النسبة | | |

| الاتجاه العام | الاعتراف المعياري | المتوسط العساي | غير موافق بشدة | غير موافق | معايد | موافق | موافق بشدة | الفترات | |
|----------------------|----------------------|-------------------|----------------------|--------------|-------|-------|---------------|----------------------------|-----------------------------------------------------------------------------------|
| | | | | | | | | الضوابط الرقابية التطبيقية | |
| | | | . | . | 18.75 | 25 | 56.25 | النسبة | |
| أوافق | 0.840 | 4.172 | . | 4 | 6 | 29 | 25 | التكرار | التأكد من صحة المعلومات والتعليقات المطلوبة اتباعها عند القيام بتشغيل البيانات. |
| | | | . | 6.25 | 9.38 | 45.31 | 39.06 | النسبة | |
| أوافق بشدة | 0.6106 | 4.4531 | . | . | 4 | 27 | 33 | التكرار | تعدد مقارنات بعد اجراء التعديلات على الملفات مع الملفات قبل تعديلها. |
| | | | . | . | 6.25 | 42.19 | 51.56 | النسبة | |
| الرقابة على المخرجات | | | | | | | | | |
| أوافق بشدة | 0.6074 | 4.5781 | . | . | 4 | 19 | 41 | التكرار | يتم التحقق من دقة وصحة مخرجات نظام المعلومات العساي المطبق |
| | | | . | . | 6.25 | 29.69 | 64.06 | النسبة | |
| أوافق بشدة | 0.7267 | 4.4844 | . | 2 | 3 | 21 | 38 | النسبة | يتم مقارنة المخرجات المطبوعة وفحصها مع المستندات الأصلية. |
| | | | . | 3.13 | 4.69 | 32.81 | 59.38 | النسبة | |
| أوافق بشدة | 0.7083 | 4.3281 | . | 1 | 6 | 28 | 29 | التكرار | يتم التحقق من سلامة أداء نظام المعلومات العساي المستخدم لمعالجة البيانات الأولية. |
| | | | . | 1.56 | 9.38 | 43.75 | 45.31 | النسبة | |
| أوافق بشدة | 0.7474 | 4.3125 | . | 2 | 5 | 28 | 29 | التكرار | يتم ادراج كافة البنود المتلفة بالنظام المطبق في المخرجات الناتجة منه. |
| | | | . | 3.13 | 7.81 | 43.75 | 45.31 | النسبة | |
| أوافق بشدة | 0.6488 | 4.2813 | . | . | 7 | 32 | 25 | التكرار | تتميز التقارير المالية الصادرة من المنظمة بالتكامل وامكانية الاعتماد عليها. |
| | | | . | . | 10.94 | 50 | 39.06 | النسبة | |
| أوافق بشدة | 0.624 | 4.234 | . | 2 | 10 | 23 | 29 | التكرار | تحتوي المخرجات على بيانات كافية لتتبع مصادر المعلومات من المستندات الأصلية. |
| | | | . | 3.13 | 15.63 | 35.94 | 45.31 | النسبة | |
| أوافق | 0.857 | 4.125 | . | . | 14 | 24 | 25 | التكرار | تقيم مخرجات نظام المعلومات العساي الناتج عن تطبيق المنظمة بشكل دوري. |
| | | | . | . | 21.88 | 37.5 | 39.06 | النسبة | |
| أوافق بشدة | 0.7420 | 4.3906 | . | 1 | 7 | 22 | 34 | التكرار | يتم تعديد الأفراد المصرح لهم باستلام المخرجات داخلاً |
| | | | . | 1.56 | 10.94 | 34.38 | 53.13 | النسبة | |
| | 0.4170 | 4.3372 | | | | | | | جميع الفترات |

| الاتجاه العام | الإعتراف المعياري | المتوسط الحسابي | غير موافق بشدة | غير موافق | معاد | موافق | موافق بشدة | الفقرات | |
|---------------|-------------------|-----------------|----------------|-----------|-------|-------|------------|---------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| | | | | | | | | التكرار | جودة التقارير المالية |
| أوافق | 0.964 | 4.094 | 2 | 2 | 9 | 26 | 25 | التكرار | يوفر نظام المعلومات المطبق التقارير التي تعطيها الجهات الخارجية والداخلية بسهولة وفي الوقت المناسب. |
| | | | 3.13 | 3.13 | 14.06 | 40.63 | 39.06 | النسبة | |
| أوافق | 0.8474 | 3.531 | - | 6 | 27 | 22 | 9 | التكرار | يساعد نظام المعلومات الحالي على التنبؤ بالأحداث المالية المرتبطة بالنشاط المستقبلي. |
| | | | - | 9.38 | 42.19 | 34.38 | 14.06 | النسبة | |
| أوافق | 0.945 | 4.172 | 2 | 1 | 9 | 24 | 28 | التكرار | يساعد تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية بنظام الدفع والتحصيل الإلكتروني على تقييم الأحداث الماضية للنشاط |
| | | | 3.13 | 1.56 | 14.06 | 37.5 | 43.75 | النسبة | |
| أوافق | 1.046 | 4 | 2 | 6 | 5 | 28 | 23 | التكرار | يوفر نظام المعلومات معلومات إضافية في شكل قوائم تحليلية وجداول احصائية ورسوم بيانية تعطي صورة واضحة وكاملة عن الأحداث المالية لفترة محددة. |
| | | | 3.13 | 9.38 | 7.81 | 43.75 | 35.94 | النسبة | |
| أوافق بشدة | 0.879 | 4.234 | 1 | 2 | 7 | 25 | 29 | التكرار | يوفر نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية بنظام الدفع والتحصيل الإلكتروني معلومات تساعد على اتخاذ القرارات السليمة. |
| | | | 1.56 | 3.13 | 10.94 | 39.06 | 45.31 | النسبة | |
| أوافق بشدة | 0.824 | 4.406 | - | 4 | 2 | 22 | 36 | التكرار | يوفر نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية بنظام الدفع والتحصيل الإلكتروني معلومات تساعد على اتخاذ قرارات أكثر رشداً |
| | | | - | 6.25 | 3.13 | 34.38 | 56.25 | النسبة | |
| أوافق بشدة | 0.861 | 4.234 | 1 | 3 | 3 | 30 | 27 | التكرار | تساعد المعلومات المقدمة في التقارير المالية على تأكيد أو تصحيح التوقعات. |
| | | | 1.56 | 4.69 | 4.69 | 46.88 | 42.19 | النسبة | |
| أوافق بشدة | 0.811 | 4.328 | 1 | 1 | 5 | 26 | 31 | التكرار | يساعد تطبيق النظام الحالي على اعداد التقارير المالية وفق الضوابط القانونية. |
| | | | 1.56 | 1.56 | 7.81 | 40.63 | 48.44 | النسبة | |
| أوافق بشدة | 0.7892 | 4.4531 | 1 | - | 6 | 19 | 38 | التكرار | يتيح نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية بنظام الدفع والتحصيل الإلكتروني معلومات دقيقة |
| | | | 1.56 | - | 9.38 | 29.69 | 59.38 | النسبة | |
| أوافق بشدة | 0.867 | 4.328 | 1 | 2 | 5 | 23 | 33 | التكرار | تميز المعلومات التي تحتونها التقارير المالية عن النظم المطبقة حالياً بالدقة وامتانة التحقق من صحتها. |
| | | | 1.56 | 3.13 | 7.81 | 35.94 | 51.56 | النسبة | |
| أوافق بشدة | 0.7367 | 4.3594 | - | - | 10 | 21 | 33 | التكرار | تميز المعلومات الحسابية المتضمنة داخل التقارير المالية بغلونها من التحيز. |
| | | | - | - | 15.63 | 32.81 | 51.56 | النسبة | |
| أوافق بشدة | 0.884 | 4.25 | - | 4 | 7 | 22 | 31 | التكرار | تميز التقارير المالية الصادرة من نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية بنظام الدفع والتحصيل الإلكتروني المطبق بصدقاً تشبهاً للظواهر المراد التفرير عنها. |
| | | | - | 6.25 | 10.94 | 34.38 | 48.44 | النسبة | |
| أوافق بشدة | 0.7388 | 4.2813 | - | 2 | 5 | 30 | 27 | التكرار | تميز المعلومات التي تحتونها التقارير المالية الصادرة عن النظم المطبقة بدرجة عالية من الصدافية والشفافية. |
| | | | - | 3.13 | 7.81 | 46.88 | 42.19 | النسبة | |
| أوافق بشدة | 0.829 | 4.25 | 1 | 2 | 4 | 30 | 27 | التكرار | يوفر نظام المعلومات الحالي مجموعة من الاجراءات الرقابية لضمان صحة معالجة البيانات ومن ثم سلامة المعلومات. |
| | | | 1.56 | 3.13 | 6.25 | 46.88 | 42.19 | النسبة | |

| الاتجاه العام | الإتعارف المعيارى | المتوسط الحسابى | غير موافق بشدة | غير موافق | مجايد | موافق | موافق بشدة | الفترات | |
|---------------|-------------------|-----------------|----------------|-----------|-------|-------|------------|-----------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| | | | | | | | | جودة التقارير المالية | |
| أوافق | 0.984 | 3.484 | 1 | 10 | 20 | 23 | 10 | التكرار | توفر التقارير المالية معلومات مكتملة تغطى جميع جوانب النشاط الذى تطبته |
| | | | 1.56 | 15.63 | 31.25 | 35.94 | 15.63 | | |
| أوافق بشدة | 0.6953 | 4.2188 | - | 2 | 4 | 36 | 22 | التكرار | يتمتع نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية بنظام الدفع والتحصيل الإلكتروني معلومات تطابق الواقع الفعلى |
| | | | - | 3.13 | 6.25 | 56.25 | 34.38 | | |
| أوافق بشدة | 0.7220 | 4.2969 | 1 | - | 4 | 33 | 26 | التكرار | تمتع النظم معلومات يمكن التحقق من صحتها |
| | | | 1.56 | - | 6.25 | 51.56 | 40.63 | | |
| أوافق | 0.6666 | 4.1563 | - | - | 10 | 34 | 20 | التكرار | توفر النظم معلومات تتصف بالموضوعية في القياس |
| | | | - | - | 15.63 | 53.13 | 31.25 | | |
| أوافق | 0.5830 | 4.1875 | - | - | 6 | 40 | 18 | التكرار | توفر النظم معلومات مكتملة ودقيقة وتميز بالموضوعية |
| | | | - | - | 9.38 | 62.5 | 28.13 | | |
| أوافق | 0.879 | 4.094 | - | 4 | 10 | 26 | 24 | التكرار | تمتع النظم معلومات تغلو من البيانات الوهمية أو العاطلة |
| | | | - | 6.25 | 15.63 | 40.63 | 37.5 | | |
| أوافق بشدة | 0.7680 | 4.3125 | - | 2 | 6 | 26 | 30 | التكرار | يعتمد نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية بنظام الدفع والتحصيل الإلكتروني على نفس الاجراءات المحاسبية من سنة مالية لأخرى |
| | | | - | 3.13 | 9.38 | 40.63 | 46.88 | | |
| أوافق بشدة | 0.842 | 4.297 | - | 4 | 4 | 25 | 31 | التكرار | تطبيق النظم نفس طرق القياس بالنسبة لكل بند من بنود التقارير المالية |
| | | | - | 6.25 | 6.25 | 39.06 | 48.44 | | |
| أوافق | 0.957 | 4.078 | - | 5 | 12 | 20 | 27 | التكرار | تمتع النظم تقارير مالية تساعد على اجراء المقارنة بين الفترات |
| | | | - | 7.81 | 18.75 | 31.25 | 42.19 | | |
| أوافق بشدة | 0.7754 | 4.2656 | - | 2 | 7 | 27 | 28 | التكرار | تسمح النظم باجراء المقارنة للمعلومات بشكل دقيق |
| | | | - | 3.1 | 10.9 | 42.19 | 43.81 | | |
| | 0.4847 | 4.199 | | | | | | | جميع الفترات |

The Impact of Internal Control in GFMS and Its Supplemented Systems on The Quality of Financial Reporting in Egypt - A Field Study

Dr. Marwa Ibrahim Rabie

Abstract

The research aims to try to find out the impact of internal controls in GFMS and its supplemented systems on the quality of financial reporting. The study introduced a theoretical framework which includes the internal controls and their components in the government financial management information system and its supplemented systems (government payment and collection systems (GPS & GPOS) and their impact on the quality of financial reporting. a questionnaire had been designed and distributed to collect the required data to examine the research hypotheses from a sample in Alexandria University accounts affiliate units, using SPSS version 26. The results of the study revealed that positive impact of internal controls in GFMS and its supplemented systems on the quality of financial reporting in Egyptian government units. The study recommended to pay more attention of implementing internal controls in GFMS and its supplemented systems because of their importance in increasing the quality of financial reporting. The study also presented several future research areas related to research topic.

Keywords

GFMS, Government Payment System (GPS), Government Point of Sale (GPOS), Internal Controls, Quality of Financial Reporting.

التوثيق المقترح للدراسة وفقا لنظام APA

ربيع، مروة إبراهيم (2021). أثر ضوابط الرقابة الداخلية في نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية والنظم المكمله له على جودة التقارير المالية في مصر- دراسة ميدانية. مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية 58(6)، 191-232.

جميع حقوق النشر والطباعة والتوزيع محفوظة
لمجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية © 2021

